AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.Africa-union.org

لجنة الممثلين الدائمين

الدورة العادية الثالثة والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 23-24 يناير 2012

PRC/RPT. (XXIII)

التقرير

-

جدول المحتويات

العنوان	المحتوى	الصفحة
القسم الأول	مقدمة	3
القسم الثاني	بحث التقرير عن أنشطة المفوضية	8
القسم الثالث	بحث تقارير اللجان الفرعية للجنة الممثلين الدائمين، الوثيقة **EX.CL/688(XX)**	14
القسم الرابع	بحث توصيات لجنة الممثلين الدائمين بشأن تقرير المفوضية عن تنفيذ المقررات السابقة للمجلس التنفيذي والمؤتمر، الوثيقة **EX.CL/689(XX)**	34
القسم الخامس	تقارير أخرى	36
القسم السادس	بحث تقارير اللجان الفرعية للمجلس التنفيذي	73
القسم السابع	بحث تقارير أجهزة الاتحاد الإفريقي الأخرى	73
القسم الثامن	الانتخابات	80
القسم التاسع	البنود التي اقترحتها الدول الأعضاء	81
القسم العاشر	ما يستجد من أعمال	90

القسم الحادي عشر	تاريخ ومكان انعقاد الدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي	91
القسم الثاني عشر	اعتماد مقررات الدورة العادية التاسعة عشرة للمجلس التنفيذي	91
القسم الثالث عشر	بحث مشاريع المقررات والإعلانات الصادرة عن الدورة العادية السابعة عشرة للمؤتمر	91
القسم الرابع عشر	بحث مشروع جدول أعمال الدورة العادية السابعة عشرة للمؤتمر	91
القسم الخامس عشر	اعتماد التقرير	91

تقرير الدورة العادية الثالثة والعشرين للجنة الممثلين الدائمين

القسم الأول:

أ) مقدمة:

1- عُقدت الدورة العادية الثالثة والعشرون للجنة الممثلين الدائمين يومي 23 و24 يناير 2012 في أديس أبابا، إثيوبيا، برئاسة سعادة البروفيسور جوزيف انسيجيمانا، سفير جمهورية رواندا لدى جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديموقراطية والنائب الثاني لرئيس لجنة الممثلين الدائمين، وفي 24 يناير 2012، ترأس الدورة الأخيرة سعادة الدكتور روبين مايي إنسوي مانجي، سفير جمهورية غينيا الاستوائية ورئيس لجنة الممثلين الدائمين.

2- غير أنه وكما جرت العادة، عقدت لجنة الممثلين الدائمين في وقت سابق اجتماعات تحضيرية من 5 إلى 19 يناير 2012 برئاسة سعادة البروفيسور جوزيف إنسينجيمانا قامت خلالها بما يلي:

1) استعراض واعتماد برنامج عمل الاجتماعات التحضيرية للجنة الممثلين الدائمين؛

2) مراجعة وتحديث مشاريع جداول أعمال لجنة الممثلين الدائمين والدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي والدورة العادية الثامنة عشرة للمؤتمر (23-30 يناير 2012) وكذلك مشروع برنامج الأحداث (من 13 ديسمبر 2011 إلى 30 يناير 2012).

3) بحث عدة وثائق عمل حول البنود المقترحة على الدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي والدورة العادية الثامنة عشرة للمؤتمر لبحثها إلى جانب مشاريع المقررات

ذات الصلة، وفقا لأحكام المادة 1:4 (ج) من قواعد إجراءات لجنة الممثلين الدائمين.

3- في إطار الاجتماعات التحضيرية، رحبت لجنة الممثلين الدائمين بعضوين جديدين هما سعادة السيدة ميماتا ساماتي سيسوما، سفيرة جمهورية بوركينا فاسو وسعادة السيد بوبكر جورو ديال، سفير جمهورية مالي.

4- خلال اجتماعها التحضيري المنعقد في 10 يناير 2012، تلقت لجنة الممثلين الدائمين إحاطة من مسؤولين في جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية حول الترتيبات اللوجستية والترتيبات المتعلقة بالمراسم والأمن للدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي. وقد تلقى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين ضمانات بأن حكومة جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية لن تدخر جهدا لمعالجة مختلف المسائل التي تم طرحها بما يضمن اتخاذ ترتيبات سلسلة ومناسبة للقمة. وتم توزيع دليل للمعلومات حول الترتيبات اللوجستية خلال جلسة الإحاطة.

5- تمشيا مع الرغبة في تعزيز العلاقات بين أجهزة الاتحاد الأفريقي، عقد مكتب البرلمان الأفريقي اجتماعا مع لجنة الممثلين الدائمين يوم الجمعة الموافق، 13 يناير 2012 حيث اطلعها خلال الاجتماع على برنامج الدورة العادية السادسة المقرر عقدها في أديس أبابا، إثيوبيا، من 16 إلى 20 يناير 2012. وقد حظي هذا التفاعل بترحيب جيد من كل من البرلمان الإفريقي ولجنة الممثلين الدائمين.

6- شاركت جمهورية جنوب السودان لأول مرة في العمل التحضيري للجنة الممثلين الدائمين وتم الاعتراف كما ينبغي بمشاركتها.

ب)**<u>مراسم الافتتاح</u>:**

1) **كلمة سعادة البروفيسور جوزيف انسيجيمانا، سفير جمهورية رواندا لدى إثيوبيا ونائب رئيس لجنة الممثلين الدائمين**

7- في كلمته الافتتاحية، أشاد نائب رئيس لجنة الممثلين الدائمين باللجنة على ما أنجزته من عمل وما أبدته من التزام وتعاون خلال المرحلة التحضيرية للدورة العادية الثالثة والعشرين. وأشار إلى أن مناقشة تقارير الاجتماعات الوزارية ساعدت على إثراء وثائق عمل القمة وبالتالي، أبرزت مرة أخرى الدور الهام الذي تقوم به لجنة الممثلين الدائمين في عمل الاتحاد. واختتم كلمته متمنيا النجاح لمداولات لجنة الممثلين الدائمين.

2) **كلمة الدكتور جان بينج، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي:**

8- في كلمة الترحيب التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية لاجتماع لجنة الممثلين الدائمين، دعا الدكتور جان بينج، رئيس المفوضية، إلى التزام دقيقة صمت ترحما على أرواح الشخصيات والزملاء والشهداء الأفريقيين الذين قضوا نحبهم في الآونة الأخيرة. ثم قدم للجنة الممثلين الدائمين تهانيه بمناسبة حلول السنة الجديدة ورحب بعلاقات التعاون الممتازة القائمة بين المفوضية واللجنة والتي تميزت بالنقاش الصريح والحوار البناء والمثمر مما تجلى، من بين أمور أخرى، في اعتماد ميزانية 2012 من قبل الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي. كما رحب بجنوب السودان بوصفها الدولة العضو الرابعة والخمسين في الاتحاد الأفريقي.

9- فيما يتعلق بإنجازات المفوضية طوال الأشهر الستة الماضية، أشار رئيس المفوضية إلى المبادرات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي في إدارة أوضاع الأزمات السياسية والاجتماعية

في القارة، مشيرا بصفة خاصة إلى كوت ديفوار وإلى الانتفاضات التي وقعت في تونس ومصر وليبيا وكذلك الأزمة الغذائية في القرن الأفريقي. وفي هذا الصدد، أكد على أن الجهود التي بذلتها المفوضية تهدف إلى تحقيق الرؤية والمبادئ الأساسية للاتحاد الأفريقي.

10- على الصعيد الاقتصادي، ذكر رئيس المفوضية أن القارة تشهد فجر أمل جديدا بعد تسجيل إفريقيا معدل نمو يتراوح بين 5.5% و6%. كما أشار إلى ضرورة التعجيل بتحقيق التكامل الاقتصادي للقارة من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية وسياسة التملك لعملية التكامل في القارة، وإلى الضرورة العاجلة لمعالجة مسائل الفقر وتوفير فرص العمل وقضايا الجنسين. وأضاف أن التقدم الذي أحرزته أفريقيا، في إطار تطوير التجارة وخاصة التجارة البينية الأفريقية، يمر حتما بثلاثة عناصر حاسمة: هي الاستثمار الأجنبي والتجارة والمساعدة. وقال أن نفس الأمر ينطبق على الاستثمارات في مجال البنية التحتية التي تعد كذلك أمرا مهما لتعزيز التجارة الإفريقية البينية في القارة.

11- على الصعيد الدولي، أبرز رئيس المفوضية دور إفريقيا كعنصر فاعل هام على الساحة الدولية، وضرورة المزيد من إثبات وجودها في المحافل العالمية. وحث لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية على تحقيق تضافر جهودهما لمواجهة العديد من التحديات الماثلة أمام القارة لاسيما في مجالا الديمقراطية والسلم والأمن والتكامل وتغير المناخ.

12- في الختام، تمنى رئيس المفوضية النجاح الكامل للجنة الممثلين الدائمين في مداولاتها.

ج) **الحضور:**

13- حضرت الاجتماع الدول الأعضاء التالية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، غينيا الاستوائية، إرتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو،

ليبيريا، ليبيا، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا، وزيمبابوي.

د) **اعتماد جدول الأعمال**:

14- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين جدول الأعمال التالي:

1) الافتتاح؛

2) بحث تقارير اللجان الفرعية للجنة الممثلين الدائمين

ألف: تقرير اللجنة الفرعية للهياكل

باء: التقرير عن أنشطة التعاون المتعدد الأطراف

(أ) تقرير المفوضية

(ب) التقرير اللجنة الفرعية

جيم- تقرير اللجنة الفرعية للاجئين والعائدين والنازحين داخليا في أفريقيا.

دال- تقرير اللجنة الفرعية للمساهمات.

هاء- تقرير اللجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والتجارية.

واو- تقرير اللجنة الفرعية للنيباد.

3) بحث وثائق العمل ومشاريع المقررات تحضيرا للدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي المقرر عقدها في أديس أبابا، إثيوبيا يومي 26 و27 يناير 2012.

4) ما يستجد من أعمال.

هاء) **تنظيم العمل:**

15- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين ساعات العمل التالية:

الفترة الصباحية: 10.00-13.00

الفترة المسائية: 15.00- 18.00

القسم الثاني: بحث التقرير عن أنشطة المفوضية- الوثيقة EX.CL/688(XIX)

16- قدم التقرير سعادة السيد/ إيراستاس موينشا، نائب رئيس المفوضية، فأكد على أن انشطة المفوضية، خلال الفترة قيد البحث كانت تستند إلى الخطة الاستراتيجية للمفوضية 2009-2012 المعتمدة من قبل المؤتمر في يوليو 2009. وأشار إلى أنه تم تنفيذ أنشطة المفوضية ضمن إطار الركائز الاستراتيجية الأربع للخطة وهي: السلم والأمن والتكامل والتنمية والتعاون والقيم المشتركة وتعزيز المؤسسات.

17- لخص نائب رئيس المفوضية الانجازات التي حققتها المفوضية كما يلي:

(1) بشأن السلم والأمن، ظل التركيز منصبا على بناء وتطوير المنظومة الأفريقية للسلم والأمن؛ والمشاركة الفعالة في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وإدارة الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا وحالة النزاع في كوت ديفوار وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات، ويجري اتخاذ عدد من المبادرات التي ستفضي إلى انعقاد مؤتمر للاتحاد الأفريقي حول التضامن، في وقت ما هذا العام.

(2) بشأن التكامل والتنمية والتعاون، يجري تنفيذ عدد من البرامج بما فيها إطلاق وتشغيل الجامعة الأفريقية. وقد تم وضع برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والسعي إلى الشراكة في مجالي الطاقة والنقل؛ وتواصل المفوضية متابعة المفاوضات حول تغير المُناخ خصوصاً نتائج الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف حول الزراعة، وانضم عدد من الدول إلى البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ولكن التحدي الرئيسي هو ضمان الأمن الغذائي في القارة. كما شاركت الدول الأعضاء والمفوضية في اجتماعات مجموعة الـ20 ومجموعة الـ8 العام الماضي، وتحتاج أفريقيا إلى الاستفادة من الموارد لتلبية احتياجاتها في نطاق هذه الأُطر. بالنسبة للتجارة، تم القيام ببعض الأنشطة لإعداد موضوع القمة القادمة " تعزيز التجارة الأفريقية البينية".

(3) بشأن القيم المشتركة، تم التركيز على التوقيع والتصديق على الميثاق الأفريقي للديمقراطية، والانتخابات والحكم؛ مراقبة الانتخابات وقد تمت مراقبة أحد عشر انتخاباً بين يوليو وديسمبر 2011، وفي مجال المساعدة الإنسانية، شاركت المفوضية واللجنة الفرعية المسؤولة عن هذا الأمر، والتابعة للجنة الممثلين الدائمين مشاركة فعالة في إيجاد حلول مناسبة مع الإشارة خاصة إلى مؤتمر إعلان التبرعات لضحايا الجفاف والمجاعة الشديدين في القرن الأفريقي.

(4) بشأن تعزيز مؤسسات الاتحاد، اتجهت المفوضية صوب الإدارة القائمة على النتائج بدلاً من النهج المرتكز على الأنشطة مما يتجلى في التنسيق الأفضل بين الإدارات وإدارة وتنمية الموارد البشرية، وخدمات الدعم الإداري والإدارة المالية وإعداد الميزانية والتخطيط الاستراتيجي والمراقبة فضلا عن تقييم البرامج والإدارة الأفضل لخدمات المؤتمرات والمراجعة وتطوير الثقافة التنظيمية الملائمة للأداء الأفضل والكفاءة.

18- عقب هذا العرض، أبدت لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات وطلبت الإيضاحات التالية:

(1) تمت الإشادة بالمفوضية لجودة التقرير الذي ألقى الضوء على أنشطة المفوضية خلال الفترة قيد البحث والتحديات التي تمت مواجهتها؛

(2) يتعين على الاتحاد استخلاص الدروس من الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا والوضع السياسي الذي حدث في كوت ديفوار العام الماضي، لكي تكون أفريقيا متسمة بالروح الاستباقية وقادرة على تلافي وقوع تلك الأوضاع في المستقبل؛

(3) يتعين على الاتحاد ان يتحلى بالروح الاستباقية في معالجة قضايا السلم والأمن ويستثمر بدرجة أكبر في نظامه القاري للإنذار المبكر؛

(4) يتعين على جمهوريتي السودان وجنوب السودان تسوية جميع القضايا العالقة عبر المفاوضات بينهما، مع دعم الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي؛

(5) الأسباب الكامنة وراء عدم تصديق الدول الأعضاء على صكوك الاتحاد الأفريقي؛

(6) على الاتحاد تمويل المكاتب الإقليمية على النحو المناسب قبل صدور أي حكم بعدم أدائها بطريقة مثلى؛

(7) كيف يمكن للاتحاد الافريقي حمل مجموعة السفراء الأفريقيين في بيجين على الالتزام بمقررات وسياسات الاتحاد الأفريقي التي أجازتها مختلف بلدان هؤلاء السفراء من أجل إدارة أفضل لمنتدى التعاون بين أفريقيا–الصين، وخاصة بعد انضمام المفوضية إلى المنتدى كعضو كامل العضوية؛

(8) يتعين على المفوضية وقطر مساعدة جيبوتي وإرتيريا على تسوية نزاعهما الإقليمي سلمياً؛

(9) يتعين على أفريقيا تجديد موارد صندوق إدارة الإغاثة في حالات الكوارث والتماس الدعم من الشركاء؛

(10) لمعالجة مسألة الحدود الأفريقية بشكل شامل، يجب أن تطلب المفوضية الحصول على محاضر مؤتمر برلين لعام 1884 حول تقسيم القارة؛

(11) يتعين على المفوضية إيجاد طريقة شاملة لرفع التقارير عن مراقبة الانتخابات، تبرز التحديات ونقاط الضعف في العمليات الانتخابية؛

(12) إن تنفيذ الأنشطة المتداخلة بين الإدارات في إطار الخطة الاستراتيجية لا يسمح بالمساءلة السليمة والقيادة.

19- رداً على ذلك، قدم رئيس المفوضية، ثم نائب الرئيس ومفوض السلم والأمن الإيضاحات التالية:

(1) كان مجلس السلم والأمن منذ البداية منشغلا على نحو تام بالبحث عن حل سلمي للأزمة الليبية وفي هذا الصدد، أصدر بياناً يرمي إلى إحلال السلام. غير أن، هناك حاجة إلى استخلاص الدروس من هذه الأزمة؛

(2) يجب على الاتحاد مطابقة أنشطته بالموارد وهذا يتطلب القيام بتعبئة الموارد؛

(3) بلغ ما تعهدت به الدول الأعضاء خلال مؤتمر إعلان التعهدات لضحايا الجفاف والمجاعة في القرن الأفريقي 50 مليون دولار أمريكي و300 مليون دولار من البنك الأفريقي للتنمية. وتم تحصيل8.3 مليون دولار من الدول الأعضاء، وقد تم سداد 4 ملايين دولار أمريكي من هذا المبلغ، تعمل المفوضية بشكل وثيق مع الإيجاد والبنك الأفريقي للتنمية لوضع خطة عمل لما تعهد به؛

(4) تم تناول تحديات السلم والأمن التي تواجه جيبوتي وإرتريا وكذلك السودان وجنوب السودان للتوصل إلى تسوية سلمية لهذه التحديات؛

(5) يعد موضوع القمة القادمة جدير بالإشارة ولكن هناك حاجة إلى تطوير البنية التحتية للتعجيل بالتجارة الأقاليمية في القارة؛

(6) تعد الخطة الاستراتيجية للمفوضية مبادرة نبيلة ولكن هناك حاجة إلى المساءلة والقيادة بالنسبة لكل واحدة من ركائزها. إن المفوضية معنية بتحديد الأشخاص المعينين لتنسيق تنفيذ كل واحدة من هذه الركائز؛

(7) تقوم المفوضية بالتفاوض مع القوى التي استعمرت أفريقيا من قبل لضمان الحصول على الوثائق التي تعود إلى عهد الاستعمار وخاصة الخرائط المتعلقة بتقسيم القارة. من شأن ذلك دعم جهود تعيين وترسيم الحدود في القارة؛

(8) يتم تمويل المكاتب الإقليمية المعنية في حدود الموارد المتاحة، ولكن هناك حاجة إلى تمويل كاف لتمكين هذه المكاتب من القيام بمسؤولياتها المتزايدة؛

(9) فيما يتعلق بدور المفوضية في منتدى التعاون بين إفريقيا–والصين، يجب حذف الفقرة 301 و 302 من التقرير عن أنشطة المفوضية.

20– في الختام، توصي لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

1) **يحيط علما** بالتقرير الشامل الذي يغطي جميع برامج وأنشطة المفوضية خلال الأشهر الستة الماضية، و**يشجع** المفوضية على مواصلة جهودها لتحقيق الأهداف المحددة في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2009–2012؛

2) **يحيط علما** بجميع الملاحظات ذات الصلة لمختلف الوفود حول التقرير؛

3) **يشير** إلى الأهمية القصوى للمشاريع الرائدة التي حددها الاتحاد الأفريقي في الخطة الاستراتيجية 2009–2012 وخاصة البرامج المتعلقة بتطوير البنى التحتية للربط، والتنمية الزراعية، والأمن الغذائي، من خلال تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وإطلاق الجامعة الإفريقية، ومواءمة برامج تنمية رأس المال البشري، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإقامة المنظومة القارية للسلم والأمن، وإنشاء منظومة الحكم الديمقراطي الرشيد، كل ذلك بغية التعجيل بتنفيذ برنامج التكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة ؛

4) **يعرب عن ارتياحه** بخصوص موضوع القمة الحالية الذي يرتكز على "تنشيط التجارة الإفريقية البينية"، وهو الموضوع الذي سيتم تطويره طوال سنة 2012 والذي سيسمح بحثه من جانب القمتين خلال هذه السنة بزيادة توعية جميع

العناصر الفاعلة المعنية من أجل تعزيز التجارة القارية وزيادة حصة أفريقيا في التجارة العالمية؛

5) **يشير** إلى ضرورة استخلاص الدروس من أداء الاتحاد الأفريقي في مواجهة التحديات التي واجهتها القارة خلال سنة 2011، ولا سيما بالنسبة للأوضاع الناشئة عن الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا وأوضاع النزاعات الأخرى مثل الوضع الذي عاشته كوت ديفوار، **ويوصي** بأن ينظر المؤتمر في إجراء استثارة معمقة للأفكار حول سبل ووسائل تعزيز مبدأ إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية والدفاع عن هذا المبدأ، سواء من خلال زيادة فعالية الوثائق والنصوص القارية، أو عن طريق تعزيز التكامل بين أنشطة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإفريقية، أو بواسطة تقييم صارم لسير الشراكات الاستراتيجية؛

6) **يُحيي** حضور وفد جمهورية جنوب السودان أعمال مؤتمر الاتحاد للمرة الأولى؛

7) **يعرب** عن ارتياحه لتنظيم ونتائج مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في أغسطس 2011 حول إعلانات المساهمات لصالح القرن الأفريقي بغية مساعدة ضحايا الجفاف والمجاعة في هذه المنطقة، **ويشجع** الدول الأعضاء على الاستجابة دائما لمثل هذه المبادرات الحميدة؛

8) **يُذكّر** جميع الدول الأعضاء بضرورة تنفيذ مقررات الاتحاد الأفريقي على نحو فعال في مختلف المجالات، والتوقيع والتصديق على وثائق الاتحاد، وخاصة تقديم مساعدتها السياسية والمالية الكاملة وغيرها إلى المفوضية من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ هذه المقررات، مع التأكيد على وجه خاص على دورها ومكانتها في متابعة جميع الشراكات الاستراتيجية للاتحاد؛

9) **يؤكد من جديد** تضامن الاتحاد الأفريقي الفعال مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة حقوقه المشروعة وبناء دولة مستقلة ذات سيادة؛

10) **يؤكد مرة أخرى** ضرورة إيجاد تسوية عادلة لقضية الصحراء الغربية عن طريق تنفيذ المقررات ذات الصلة الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمتعلقة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره؛

11) **وأخيرا، يعرب عن تقديره البالغ** لجميع أعضاء المفوضية المنتهية ولايتهم وفي مقدمتهم رئيس المفوضية، على المساهمة العظيمة التي قدموها للاتحاد الأفريقي.

القسم الثالث: بحث تقارير لجنة الممثلين الدائمين ولجانها الفرعية:

ألف. **تقرير اللجنة الفرعية لإصلاح الهياكل، EX.CL/687(XX)i**:

21- قدم التقرير رئيس اللجنة الفرعية، سعادة السيد بيير جوست موزيكا نتسيكا، سفير جمهورية الكونغو.

22- بعد تقديم التقرير، طرح أعضاء لجنة الممثلين الدائمين بعض الأسئلة وأبدوا ملاحظات وتعليقات والتمسوا إيضاحات على النحو التالي:

1) ضرورة تحليل أنشطة الأجهزة قبل زيادة عدد الموظفين؛

2) ينبغي أن تحترم الهياكل المقترحة التوزيع الجغرافي والتوازن الجنساني؛

3) هناك حاجة إلى الأخذ في الاعتبار الآثار المالية المترتبة على إنشاء الهياكل؛

4) ينبغي أن يتم تنفيذ الهياكل على مدى خمس سنوات "في إطار الميزانية المعتمدة"؛

5) ينبغي إلقاء الضوء على تعريف ومواصفات الوظائف الشاغرة حتى يتسنى تقييم مدى فعالية المقترحات؛

6) هل تمتلك المفوضية آلية لضمان التوزيع الجغرافي والتوازن الجنساني في عملية التعيين؟

7) من الضروري تجنب التداخل في عمل بعض الهياكل؛

8) بحثت اللجنة الفرعية مقترحات الإصلاح على أساس ولايات الأجهزة وليس على أساس الأنشطة؛

9) ينبغي أن يتم التعيين لشغل الوظائف الإضافية في الخدمات الإدارية في إطار ميزانية 2013 بدلا من ميزانية 2012.

23- استرعى ممثل المفوضية انتباه لجنة الممثلين الدائمين إلى الفقرة 42 من التقرير. وفي هذا الصدد، أوضح أنه بموجب المقرر الصادر في 2008 في شرم الشيخ، ينبغي للجنة الفرعية دراسة الهيكل المقترح من قبل الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

24- ورداً على المشاغل التي تم الإعراب عنها، قدم رئيس اللجنة الفرعية بمساندة ممثل المفوضية إيضاحات على النحو التالي:

1) عند استعراض الهياكل المقترحة، وضعت اللجنة الفرعية في الاعتبار وظائفها وولاياتها؛

2) تم وضع تعريفات ومواصفات الوظائف على أساس ولاية الهياكل المقترحة مع مراعاة مختلف التغيرات؛

3) يتعين تمديد فترة تنفيذ خطة التعيين على أساس الأموال المتاحة.

25- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأجازت توصيات اللجنة الفرعية لإصلاح الهياكل وأوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على:

1) هيكل وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد المكون من 94 منصبا والذي سيتم تنفيذه على مدى فترة خمس (5) سنوات. غير أنه في جلسة سابقة وبطلب من وكالة النيباد، سحبت اللجنة الفرعية المقترح للنظر فيه لاحقا.

2) هيكل مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد المؤلف من سبعة مناصب والذي سيتم تنفيذه على مدى فترة ثلاث (3) سنوات؛

3) هيكل البرلمان الأفريقي المكون من 69 منصبا والذي سيتم تنفيذه على مدى فترة خمس (5) سنوات؛ غير أنه في جلسة لاحقة وبطلب من وكالة النيباد، سحبت اللجنة الفرعية المقترح للنظر فيه لاحقا؛

4) الهيكل المنقح للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المكون من 90 منصبا بما فيها المناصب الـ44 الإضافية الجديدة التي يتم تنفيذها على مدى خمس (5) سنوات؛

5) هيكل قسم الشؤون الإدارية وإدارة البنية التحتية في مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية للمفوضية والمكون من 118 منصبا من بينها 18 منصبا إضافيا جديدا يتم تنفيذها في حدود عدد المناصب والميزانية المعتمدة للسنة المالية 2012؛

6) تكليف المفوضية وجميع أجهزة الاتحاد الإفريقي بالالتزام الصارم بخطة التعيين والإجراءات اللازمة لتنفيذ الهيكل المعتمد على أن تكون عملية التعيين والاختيار مطابقة للمادة 6.4 من نظم ولوائح العاملين في الاتحاد الأفريقي مع الأخذ في الاعتبار بصفة خاصة معايير التمثيل الجغرافي والتوزان الجنساني وفي حدود الموارد المالية المتوفرة؛

7) ينبغي أن يتنافس الموظفون الحاليون لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ومجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد والبرلمان الأفريقي مع المرشحين الخارجيين لشغل الوظائف النظامية والمدرجة في الميزانية على أساس من الشفافية والإنصاف والعدالة؛

8) تخضع عملية التعيين لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ومجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد لإشراف مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

9) تخضع عملية التعيين في جميع الوظائف المهنية لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ومجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد لنظام توزيع الحصص والتمثيل الجغرافي والتوازن الجنساني المعمول به في مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

10) دعوة المفوضية والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والبرلمان الإفريقي إلى متابعة تنفيذ المقرر بشأن الهياكل وتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي من خلال لجنة الممثلين الدائمين؛

11) دعوة لجنة الممثلين الدائمين كذلك، من خلال لجنتها الفرعية لإصلاح الهياكل، إلى النظر في الاقتراحات المتبقية للمفوضية وتقديم توصياتها إلى المجلس التنفيذي في يوليو 2012؛

12) التذكير بالمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.198(XI) المعتمد في شرم الشيخ، مصر، في يوليو 2008 بشأن دمج الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي وحث المفوضية و اللجنة الفرعية لإصلاح الهياكل على بحث هيكل الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي.

باء- **التقرير عن الأنشطة المتعلقة بالتعاون المتعدد الأطراف، الوثيقة EX.CL/687(XX)ii:**

1) **تقرير المفوضية:**

26- قدم التقرير ممثل من المفوضية. وقد غطى التقرير استضافة المفوضية للمنتدى الثاني بين المفوضية ومنظمة الدول الأمريكية حول التحديات والفرص في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والدفاع عنها في أفريقيا وفي الأميركتين، ومشاركتها كعضو كامل العضوية للمرة الأولى في منتدى التعاون أفريقيا-الصين.

2) **تقرير اللجنة الفرعية:**

27- قدم التقرير سعادة اللواء ل. سي. بيباني، رئيس اللجنة الفرعية وسفير جنوب أفريقيا. واكتمل التقرير بعرض حول المراجعة الشاملة للشراكات الاستراتيجية لأفريقيا والمكاتب التمثيلية للاتحاد الأفريقي قدمه ممثل من جمهورية سيراليون بصفته رئيسا لفريق العمل المعني بالموضوع.

28- عقب العرض، تم الإدلاء بتعليقات وملاحظات وطُلبت توضيحات حول كلا التقريرين على النحو التالي:

(1) ينبغي الإشادة بكل من اللجنة الفرعية والمفوضية لنوعية التقريرين وتوصياتهما؛
(2) معرفة ما إذا كان ينبغي مراجعة صيغة بانجول حول المشاركة في الشراكة بين قارة ودولة واحدة، أم ما إذا كان ينبغي تنفيذها على نحو أفضل من خلال جعلها شاملة للجميع وبمشاركة جميع الدول الأعضاء في العمليات التحضيرية ورفع تقارير عن نتائج اجتماعات الشراكات في الوقت المناسب؛

(3) ينبغي إجراء مشاورات منتظمة بين الدول الأعضاء والمفوضية من جهة، والشركاء من جهة أخرى، بهدف ضمان الالتزام بصيغة بانجول في سياق الشراكات بين أفريقيا وفرادى البلدان؛

(4) ينبغي إنشاء آلية للمشاورة الفعالة بين لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية من جهة، والمجموعة الأفريقية للسفراء المقيمين في بيجين، من جهة أخرى بغية إدارة منتدى التعاون الصين–أفريقيا على نحو أفضل عقب قبول المفوضية كعضو كامل العضوية في هذا المنتدى؛

(5) لماذا كانت المفوضية محتاجة إلى قبولها رسميا كعضو في المنتدى؟؛

(6) ينبغي للجانب الأفريقي التعجيل باختيار مواقع المؤسسات الإضافية الست التي قدمتها جمهورية الهند في نطاق إطار التعاون المعزز لقمة منتدى أفريقيا–الهند، وثمة حاجة إلى ضمان تنفيذ المشاريع من قبل الشركاء، وخصوصا الهند؛

(7) ثمة حاجة كذلك إلى التعجيل بإنشاء وتشغيل اللجنة المخصصة لقمة أفريقيا–أمريكا الجنوبية المعنية بتمويل مشاريع/برامج الشراكة، وكذلك عمليات الأمانة الدائمة؛

(8) ينبغي أن تركز الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا على البعد القاري وتتكامل مع الإطار الثنائي، وذلك لأغراض التآزر وتحقيق أكبر قدر من النتائج؛

(9) ينبغي أن تدخل المفوضية في شراكة مع جمهورية السنغال للتحضير لحدث ثقافي خلال قمة أفريقيا–أمريكا الجنوبية القادمة ضمن ترتيب تعاوني؛

(10) معرفة ما إذا كانت أمريكا الجنوبية وتركيا قد أبديتا أي رد فعل إزاء المشاريع ذات الأولوية المختارة في خطة التنفيذ لكل منهما؛

(11) ينبغي أن تستكمل أفريقيا المشاورات وتتفق على موقف لها قبل الاجتماعات لتجنب وضع غير سار يشهد اختلاف الوفود الأفريقية فيما بينها بحضور شركائها؛

(12) ينبغي سد الفجوة في التواصل بين السفراء في أديس أبابا ونظرائهم في بيجين؛

(13) لا تزال المراجعة الشاملة للشراكات الاستراتيجية لأفريقيا جارية وتحتاج إلى مواصلة التعميق بغية تنفيذ ولاية المجلس التنفيذي وفقا للمقر EX.CL/527(XVI)؛

(14) ما الغرض من إنشاء هيكل جديد لإدارة المكاتب التمثيلية للاتحاد الأفريقي وما الداعي أصلا لإجراء دراسة حول مسألة معروفة جيدا؟

29- في رده، قدم رئيس اللجنة الفرعية التوضيحات التالية مكملة بتوضيحات كل من رئيس فريق العمل المعني بالمراجعة الشاملة والمفوضية:

(1) إن سياق وضع صيغة بانجول في 2006 مفهوم جيدا ولم يتغير لكنه يحتاج إلى إدارة أفضل بغية جعل عمله مرضيا أكثر من ذي قبل؛

(2) أصبحت مفوضية الاتحاد الأفريقي عضوا في منتدى التعاون الصين-أفريقيا لتنسيق وإدارة تعامل أفريقيا مع الصين، كما هو الحال بالنسبة للشراكات الأخرى؛

(3) أنشئت اللجنة المخصصة لقمة أفريقيا-أمريكا الجنوبية للتعامل مع آلية تمويل المشاريع في إطار الشراكة، علاوة على تحديد طريقة عمل الأمانة العامة لقمة أفريقيا-أمريكا الجنوبية. وتمشيا مع المقرر الصادر عن الاجتماع الوزاري المنعقد في ملابو في نوفمبر 2011، وجهت المفوضية رسالة رسمية إلى الأمين التنفيذي للأمانة الدائمة تحثه فيها على تفعيل التوجيه الوزاري؛

(4) يشكل العمل المنجز حول المراجعة الشاملة للشراكات الاستراتيجية لأفريقيا بالتأكيد تنفيذا لولاية المجلس التنفيذي، وبينما قد يُعتبر عملا قيد الإنجاز، تدعو الحاجة إلى اعتماد التوصيات الواردة في الدراسة التي تم القيام بكثير من العمل حولها؛

(5) لا يزال الجانب الأفريقي في انتظار رد فعل من جانب أمريكا الجنوبية فيما يتعلق بالمشاريع المحددة المقترحة خلال الاجتماع الوزاري لقمة أفريقيا-أمريكا الجنوبية المنعقد في ملابو، غينيا الاستوائية، في نوفمبر 2011؛

(6) طرحت المفوضية اقتراحات يمكن أن تسترشد بها الدول الأعضاء في اتخاذ قرار بشأن مواقع المؤسسات الإضافية الست التي قدمتها الهند، ويمكن الدعوة إلى عقد اجتماع بين العميد العام بالإنابة والعمداء الإقليميين، وذلك خلال الاجتماع الحالي للجنة الممثلين الدائمين لبحث المسألة؛

(7) بينما تم إبلاغ الصين والرئيس الأفريقي المشارك بمقررات المجلس التنفيذي والمؤتمر، ستُبلغ المفوضية من جانبها نفس المقررات إلى عميد المجموعة الأفريقية في بيجين؛

(8) اسندت إلى البرازيل بوصفها المنسق لأمريكا الجنوبية مهمة توفير المشاريع ذات الأولوية لجانب أمريكا الجنوبية ولكنها تقدمت فقط بمقترحاتها التي لا تعكس بالضرورة وجهة النظر الجماعية. وعلى نفس الوتيرة، لم يصدر عن تركيا بعد رد فعل إزاء مسألة المشاريع المختارة ذات الألوية في شراكتها مع إفريقيا.

30- في الختام، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بالتقرير وأجازت التوصيات الواردة فيه وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) حول قمة منتدى أفريقيا–الهند:

أ) **الطلب** من المفوضية ومن اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف التابعة للجنة الممثلين الدائمين أن تستكملا في أسرع وقت ممكن مع الجانب الهندي خطة عمل إطار التعاون المعزز المعتمدة من القمة الثانية لمنتدى أفريقيا–الهند، لكي يتسنى تنفيذ المشاريع والبرامج المتفق عليها في المواعيد المقررة؛

ب) **الطلب كذلك** من العمداء الإقليميين والدول الأعضاء تنفيذ عملية توزيع المؤسسات على الأقاليم والبلدان بشكل جيد عقب العرض الذي قدمته الهند لإنشاء ستة معاهد جديدة على الصعيد القاري؛

ج) **الإشادة** بالهند للإجراءات الملموسة التي اتخذتها لتنفيذ خطة العمل، و**حث** الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بغية التعجيل بتحقيق المشاريع والبرامج الواردة في خطة العمل.

(2) حول قمة الشراكة أفريقيا–تركيا:

أ) **الإحاطة علماً** بالبيان الصادر عن المؤتمر الوزاري حول تقييم الشراكة أفريقيا–تركيا، المنعقد في إسطنبول في 16 ديسمبر 2011؛

ب) **دعوة** الجانبين إلى تنفيذ المشاريع ذات الأولوية المقترحة خلال المؤتمر الوزاري حول الاستعراض، المنعقد في إسطنبول، في ديسمبر 2011، والطلب، في هذا الصدد، من حكومة تركيا ومن اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف التابعة للجنة الممثلين الدائمين عقد اجتماع في أديس أبابا في أوائل سبتمبر 2012 لتقييم تنفيذ المشاريع ذات الأولوية؛

ج) **الإعراب عن عميق الامتنان** لتركيا، حكومة ورئيسا، لمختلف المشاريع والبرامج التي يتعين تنفيذها لتعزيز الشراكة ودعم التكامل الإقليمي والتنمية في القارة؛

د) **الطلب** من الدول الأعضاء ومن المفوضية الدفاع عن مبدإ صيغة بانجول، ومن البلدان الشريكة الالتزام بالمبدإ المذكور؛

هـ) **اتخاذ قرار** بعقد القمة الثانية لأفريقيا–تركيا في أفريقيا في مكان وموعد سيتم تحديدهما عقب مشاورات.

(3) حول الاجتماع الوزاري الرابع لأفريقيا–أمريكا الجنوبية في ملابو، غينيا الاستوائية، يومي 24 و25 نوفمبر 2011:

أ) **الإحاطة** علما باستنتاجات الاجتماع الوزاري الرابع لأفريقيا–أمريكا الجنوبية، المنعقد في ملابو، غينيا الاستوائية، من 22 إلى 25 نوفمبر 2011، بما في ذلك البيان الوزاري؛

ب) **تشجيع** الدول الأعضاء على المشاركة في العمليات التحضيرية للشراكات من خلال لجنة الممثلين الدائمين واجتماعات كبار المسؤولين، ووضع آلية لإتاحة المشاركة الفعالة للمجموعات الأفريقية في عمليات مختلف الشراكات؛

ج) **دعوة** الجانب الأفريقي وجانب أمريكا الجنوبية إلى اتخاذ إجراءات لتنفيذ المشاريع ذات الأولية الواردة في خطة التنفيذ المعتمدة في سبتمبر 2011، وبذل كل ما في وسعهما لضمان نجاح الشراكة؛

د) **الترحيب** بإنشاء لجنة العمل المختصة لتمويل أنشطة التعاون أفريقيا–أمريكا الجنوبية المسؤولة عن تعبئة الموارد لتمويل المشاريع والبرامج بغية تعزيز الشراكة، و**دعوة** الطرف الأفريقي إلى الاضطلاع بدور مفيد وبناء في العملية؛

هـ) **الإحاطة علما** بالمقرر بشأن عقد القمة الثالثة لأفريقيا–أمريكا الجنوبية يومي 15 و16 مايو 2012 في ملابو، غينيا الاستوائية، و**دعوة** الجانبين إلى الشروع في الأنشطة التحضيرية اللازمة لضمان نجاح القمة.

(4) حول منتدى كوريا–أفريقيا:

أ) **الطلب** من اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف التابعة للجنة الممثلين الدائمين والمفوضية التعجيل بالأنشطة التحضيرية لضمان نجاح كل من اجتماع كبار المسؤولين، المقرر عقده خلال الفصل الأول من 2012، وكذلك منتدى التعاون الثاني لكوريا–أفريقيا، المقرر عقده في 18 أكتوبر 2012 في سيول؛.

(5) بخصوص تقييم الدراسة الشاملة حول شراكات أفريقيا مع أنحاء أخرى من العالم:

أ) الإحاطة علما بتقرير أنشطة للجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف التابعة للجنة الممثلين الدائمة حول الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا؛

ب) **الإشادة** بلجنة الممثلين الدائمين ولجنتها الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف ومفوضية الاتحاد الأفريقي لجهودها في سبيل تنفيذ مقرري المجلس EX.CL/Dec.512 (XV) و EX.CL/Dec.646(XIX) واختتام تقييم الدارسة؛

ج) **إجازة** التوصيات الواردة في التقرير، لاسيما المتعلقة بما يلي:

1) المبادئ التي تحكم تأسيس الشراكات الاستراتيجية:

2) تصنيف مختلف الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا؛

3) المعايير المقترحة لتأسيس شراكات استراتيجية بين أفريقيا وأقاليم أخرى من العالم.

د) **طلب** تأسيس كل شراكة جديدة بناء على المبادئ والمعايير والأصناف المذكورة، وعلى أساس احتياجات كل إقليم من أقاليم أفريقيا، وذلك بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية؛

هـ) **الطلب** من المفوضية مواصلة وتعميق هذه الدراسة بغية تقديم الاقتراحات المناسبة إلى أجهزة وضع السياسة للاتحاد؛

و) **الطلب** من المفوضية التعجيل بتنفيذ مقرر المجلس EX.CL/DEC.646 (XIX) بغية استكمال إنشاء القسم المسؤول عن إدارة وتنسيق الشراكات الاستراتيجية لضمان إدارة ذات فعالية وكفاءة لمختلف الشراكات، خصوصا، المتابعة والتحليل والتقييم؛

ز) **الإعراب عن بالغ التقدير** لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة التي يقدمها للمفوضية في جهودها لإنشاء القسم وتعزيز قدراتها على إدارة وتنسيق الشراكات على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية؛

ح) **الطلب** من الدول الأعضاء الالتزام التام بمقرر بانجول بشأن تمثيل أفريقيا في اجتماعات القمة للشراكات بين القارة والبلدان؛

ط) **حث** الشركاء على الالتزام بصيغة بانجول حول هذا الموضوع؛

ي) **توصية** المجلس التنفيذ بإجراء تفكير معمق حول الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ مقرر بانجول؛

ك) **إثارة ضرورة** اتباع النهج القاري ورؤية الاتحاد الأفريقي في قيادة هذه الشراكات، بدلا من جوانب التعاون الثنائي؛

ل) **تشجيع** الدول الأعضاء على المشاركة في العمليات التحضيرية للشراكات من خلال لجنة الممثلين الدائمين واجتماعات كبار المسؤولين وإنشاء آلية لإتاحة المشاركة الفعالة للمجموعات الأفريقية في عمليات مختلف الشراكات.

(6) التقرير عن الدراسة المتعلقة بالمكاتب التمثيلية للاتحاد الأفريقي:

أ) **الإحاطة علماً** بالتقرير؛

ب) **الإشادة** بلجنة الممثلين الدائمين ولجنتها الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف ومفوضية الاتحاد الأفريقي لما قامت بها من العمل في استكمال تقييم الدراسة حول المكاتب التمثيلية؛

ج) **إجازة** التوصيات الواردة فيه؛

د) **الطلب** من المفوضية اتخاذ إجراءات إضافية لتنفيذ جميع التوصيات ذات الطابع الاداري والتي لا تنطوي على آثار مالية، بهدف تحسين سير عمل تلك المكاتب على نحو سلس؛

هـ) **الموافقة** على معايير إنشاء مكاتب تمثيلية جديدة للاتحاد الأفريقي، خصوصا خارج أفريقيا؛

و) **اتخاذ قرار** بشأن ما يلي:

1) ينبغي أن تقوم المفوضية بصياغة سياسة حول طرق التعيين والرتب والمرتبات، والمهام وفترات العمل، وغير ذلك من شروط الخدمة لرؤساء المكاتب التمثيلية، وذلك ليسترشد بها الاتحاد الأفريقي في توظيفهم؛
2) ينبغي إقامة مكاتب إقليمية في بقية الأقاليم الجغرافية الأربعة للاتحاد الأفريقي وينبغي أن تتخذ مقار لها حيث توجد المجموعات الاقتصادية كإجراء مؤقت. وإلى أن تسمح الموارد المادية للاتحاد بذلك، ينبغي تمكين مكتب فني واحد (1) للاتحاد الأفريقي لكل إقليم من أداء المهام التمثيلية من خلال تعيين موظف كبير لشؤون السياسة لهذا المكتب؛ ويمكن أيضا تعيين عامل من المفوضية للعمل في مقر كل مجموعة اقتصادية إقليمية وفقا لمقرر موجود بالفعل بشأن المسألة؛
3) في البلد الذي لا يمكن للاتحاد الأفريقي أن يقيم فيه مكتبا على الفور أو في المستقبل القريب، يمكن أن يُطلب من عميد السفراء الأفريقيين في ذلك البلد تمثيل الاتحاد الأفريقي؛
4) ينبغي إقامة المكتب في فيينا في أسرع وقت ممكن، بالاستفادة من العرض الذي قدمته الحكومة النمساوية؛
5) ينبغي كذلك تحديد إقامة المكاتب الأخرى كأولويات وفقا للمعايير المعتمدة ومراعاة أولويات أفريقيا والشراكات الجارية ؛
6) ينبغي تعزيز قسم إدارة وتنسيق الشراكات الذي أنشئ حديثا في مكتب رئيس المفوضية، وتكليفه بمسؤولية ضمان التواصل بين المكاتب التمثيلية ومقر الاتحاد الأفريقي؛

ز) **الترخيص** للمفوضية بتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ جوانب هذا المقرر حسب المناسب.

جيم- **تقرير اللجنة الفرعية للاجئين والعائدين والنازحين داخليا في أفريقيا، الوثيقة EX.CL/687(XX)III:**

31- قدم التقرير سعادة السيد شيخ-أ-ت- كامارا، سفير جمهورية غينيا ورئيس اللجنة الفرعية.

32- بعد العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات وطلبوا الإيضاحات التالية:

(1) كانت المساعدة المالية الممنوحة لكوت ديفوار وتونس بمبالغ مماثلة غير متناسبة نظرا لوجود عدد أكبر من اللاجئين والنازحين داخليا في كوت ديفوار مقارنة بتونس.
(2) هناك حاجة للرد على التساؤلات الأساسية المتعلقة بعدم التصديق على وثائق مثل اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول النازحين داخليا وتعميمها.
(3) من الضروري تحسين مستوى قاعدة التمويل لضمان استجابة أكثر فعالية للمساعدة الإنسانية.

33- ردا على ذلك، أوضح رئيس اللجنة الفرعية أنه يتعين على الدول الأعضاء لعب دور من خلال زيادة مساهماتها الطوعية لتجديد الصندوق.

34- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بأن:

(1) يحيط علما بالتقرير والتوصيات الواردة فيه.
(2) يعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة الفرعية بما في ذلك البعثات الناجحة إلى كل من تونس وكوت ديفوار.
(3) يكرّر نداءه إلى الدول الأعضاء للتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول النازحين داخليا وتعميمها.

(4) يناشد الدول الأعضاء زيادة مساهماتها الطوعية لتجديد الصندوق بغية تحسين مستويات المساعدة المالية.

دال- **تقرير اللجنة الفرعية للمساهمات، الوثيقة EX.CL/687(XX)iv:**

35- قدم التقرير معالي البروفيسور جوزيف إنسينجيمانا، سفير جمهورية رواندا ورئيس اللجنة الفرعية. وبعد ذلك أبدت لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات وطلبت الإيضاحات التالية:

1) استمرار انخفاض مساهمات الدول الأعضاء؛
2) ضرورة الإشادة بالدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها المالية حتى الآن؛
3) هناك حاجة إلى أن تقوم المفوضية بتحديث الجدول المرفق لمساهمات الدول الأعضاء من أجل تقديم أرقام دقيقة عن مدفوعات الدول الأعضاء؛
4) يجب تصحيح اسم ليبيا في التقرير؛
5) بخصوص المتأخرات المستحقة على المغرب في بيان إحالة المساهمات يجب الإشارة بشكل مناسب إلى أن هذا البلد ليس دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي؛
6) هناك حاجة للتحقيق في سبب بطء وفاء شركاء الاتحاد الافريقي بالتزاماتهم؛
7) معرفة ما إذا كان النظر في جدول الأنصبة المقدرة لجنوب السودان سيؤثر على جمهورية السودان؛
8) ينبغي النظر في إمكانية إعفاء الصومال من مساهماتها نظرا للوضع الاستثنائي الذي يمر به البلد.

36- رداً على ذلك، قدم رئيس اللجنة الفرعية، بمساندة من ممثل المفوضية، الإيضاحات التالية:

1) تشجيع الدول الأعضاء على التعجيل بدفع مساهماتها؛
2) سيتم تحديث قائمة الدول الأعضاء التي دفعت مساهماتها؛
3) سيتم تصحيح اسم ليبيا؛
4) ستقوم المفوضية بتحديد أفضل وسيلة لإدماج اسم المغرب في الوثيقة المتعلقة بالمساهمات؛
5) ستواصل المفوضية تشجيع الشركاء على الوفاء بتعهداتها كما هو مناسب؛
6) ستضمن المفوضية قيام اللجنة الفرعية المختصة لجدول تقدير الأنصبة بمراجعة تقدير مساهمة كل من جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان المستقلة حديثا؛
7) هناك حاجة لإعفاء الصومال من المساهمة في ظل استمرار وضع النزاع.

37- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير والتوصيات الواردة فيه وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

1) تهنئة الدول الأعضاء التي دفعت كامل مساهماتها؛
2) دعوة الدول الأعضاء إلى سداد مساهماتها في الوقت المناسب وتشجيع الدول الأعضاء التي لديها متأخرات مساهمات على تسديدها بالكامل في أقرب وقت ممكن؛
3) رفع العقوبات المفروضة على غينيا بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى؛
4) إعفاء الصومال من المساهمة خلال الفترة الانتقالية للبلد؛
5) تجديد التمديد المؤقت الممنوح لجمهورية الكونغو الديمقراطية ما دام هذا البلد يحترم الجدول الزمني المحدد له للسداد؛
6) بحث وضع السودان وجنوب السودان من قبل اللجنة الوزارية المختصة لجدول تقدير الأنصبة لتقدير مساهمات كل منهما خلال الدورة الحالية للمجلس التنفيذي.

وفي هذا الصدد، يُطلب من المفوضية تقديم مقترحات بشأن الأنصبة التي يجب تطبيقها على كل من السودان وجنوب السودان وفقا للمعايير.

هاء- تقرير اللجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والتجارية- EX.CL/687(XX)v:

38- قدم هذا، التقرير مع تقرير الدورة العادية السابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المنعقدة في أكرا، غانا من 29 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2011. قدم تقرير اللجنة الفرعية سعادة السيد مختار شاوشي، سفير جمهورية تونس ورئيس اللجنة الفرعية، بينما قدم تقرير الدورة العادية السابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة ممثل المفوضية.

39- عقب التقديم، أبدت لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات وطلبت الإيضاحات التالية:

(1) لم يتطرق تقرير الاجتماع الوزاري في أكرا، غانا إلى المسائل الجوهرية المتعلقة بتعزيز التجارة الأفريقية البينية من حيث تحليل الوضع الراهن والمشاكل التي تعيق التجارة الأفريقية البينية والحلول المقترحة.
(2) ينبغي توزيع التقارير التي تشمل مداولات الخبراء الحكوميين في أكرا على الدول الأعضاء للمعلومية.
(3) هل أخذ المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية في الاعتبار التوصيات الواردة في إعلان منظمة التجارة العالمية المعتمد في أكرا؟
(4) يجب تزويد لجنة الممثلين الدائمين بكافة الوثائق التي استخدمها الخبراء لإعداد موضوع قمة يناير 2012.

40- ردا على الانشغالات المثارة، قدم رئيس اللجنة الفرعية وممثل المفوضية وبعض أعضاء لجنة الممثلين الدائمين الذين حضروا الاجتماع الوزاري في أكرا الإيضاحات التالية:

(1) قبل انعقاد المؤتمر، قامت المفوضية، بالتشاور مع اللجنة الفرعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية، بإعداد ورقات خلفية تركز على تحليل المشاكل التي تعيق التجارة الأفريقية البينية وإزالة الحواجز والمقترحات الخاصة بالتدابير التصحيحية. وبناءً على ذلك، تم تنظيم جلسة إحاطة في فندق هيلتون بأديس أبابا، إثيوبيا دُعيت إليها لجنة الممثلين الدائمين لمناقشة جميع الورقات الخلفية.

(2) تم إعداد خارطة الطريق وخطة العمل وستُوزعان على الدول الأعضاء في الوقت المحدد.

(3) أخذ مؤتمر منظمة التجارة العالمية المنعقد في جنيف في الاعتبار الموقف الأفريقي من قضايا منظمة التجارة العالمية التي اعتمدت في أكرا.

41- في الختام، أوصت لجنة الممثلين المجلس التنفيذي بأن:

(1) **يحيط علماً** بتقرير مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة والتوصيات الواردة فيه وخاصة التوصيات بشأن إطار واستراتيجية تعزيز التجارة الأفريقية البينية وهو الموضوع الذي خُصص للدورة العادية الثامنة عشرة لقمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2012.

(2) **يوصي** مؤتمر الاتحاد باعتماد مشروع الإعلان الذي قدمه مؤتمر وزراء التجارة.

(3) **يوصي** المؤتمر باعتماد إطار وخارطة طريق وهيكل التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول 2017 وخطة العمل لإنعاش التجارة الأفريقية البينية.

(4) **يوجه نداءً** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والشركاء الإنمائيين الآخرين لمواصلة دعمهم الكامل لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية وخطة العمل لإنعاش التجارة الأفريقية البينية.

(5) **يعرب عن عميق تقديره** للجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والتجارية على مساهمتها في إعداد الموضوع.

(6) **يدرج** هذا البند في الجزء باء من جدول أعمال المجلس التنفيذي لتمكينه من إثراء المداولات الخاصة بموضوع القمة.

واو- **تقرير اللجنة الفرعية للنيباد - EX.CL/687(XX)vi:**

42- قدم التقرير سعادة السيد عبد الناصر بلعيد، سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ورئيس اللجنة الفرعية. ولم يتم طرح أي مسألة عقب العرض.

43- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

1) دعوة المفوضية، بالتشاور مع اللجنة الفرعية للنيباد ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، إلى وضع اختصاصات واضحة لوحدة تنسيق النيباد في مكتب الرئيس لتمكين الأخير من أداء دوره كهمزة وصل بين المفوضية ولجنة التخطيط والتنسيق للنيباد؛

2) دعوة وحدة التنسيق أيضا إلى خطة عمل مفصلة مشفوعة بأنشطة تغطي فترة ستة أشهر إلى اللجنة الفرعية للنيباد؛

3) طلب قيام المفوضية باتخاذ كافة التدابير اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة داخل وحدة تنسيق النيباد؛

4) طلب قيام المفوضية أيضا باتخاذ التدابير اللازمة لشغل المناصب الجديدة التي تم إنشاؤها عقب بحث اللجنة الفرعية للهياكل مقترحات بهذا الخصوص وفقا لعملية التعيين السارية المفعول؛

5) طلب قيام المفوضية بتزويد الدول الأعضاء بجميع الوثائق المتعلقة بالاجتماع الرفيع المستوى حول فعالية المعونة الذي عقد في بوسان، كوريا الجنوبية، في نوفمبر 2011.

زاي- **تقرير اللجنة الفرعية عن الصندوق الخاص للمساعدات الطارئة في حالات الجفاف والمجاعة في أفريقيا، الوثيقة EX.CL/687(XX)vii:**

44- عند بحث هذا البند، لاحظ رئيس اللجنة الفرعية سعادة سفير جمهورية زيمبابوي، الدكتور أندروهاما امتيتوا، أنّ اللجنة الفرعية خصصت السنة الماضية أموالا للصومال وجيبوتي غير أنها لم تعقد اجتماعات خلال الفترة قيد البحث. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن اللجنة الفرعية لن تقدم أي تقرير واقترح حذف البند من جدول أعمال الدورة العادية الحالية للجنة الممثلين الدائمين.

45- غير أن بعض أعضاء الوفود أصروا على إبداء ملاحظات حول أهمية وفائدة الصندوق وفعاليته حيث إنه يمكّن الاتحاد الأفريقي من إثبات وجوده بجانب السكان المتضررين. وتم التركيز خاصة على إعادة تشكيل الصندوق والإشارة إليه في تقرير رئيس المفوضية.

46- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بأن:

(1) **يوجه نداءً** إلى الدول الأعضاء في التقرير عن أنشطة المفوضية لزيادة مساهماتها الطوعية في الصندوق الخاص للمساعدات الطارئة في حالات الجفاف والمجاعة في أفريقيا.

(2) **يطلب** من اللجنة الفرعية أن تجتمع بعد قمة يناير 2012 لبحث تقرير المفوضية والوضع المالي للصندوق والمقترحات الخاصة بتعديل قواعد إجراءات الصندوق، من جملة أمور أخرى، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى قمة يونيو/يوليو 2012.

حاء- **بحث تقرير اللجنة الاستشارية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية عن التحويلات والميزانية الإضافية لسنة 2011:**

47- قدم التقرير سعادة توماس كويسي كوارتي، رئيس اللجنة الفرعية وسفير جمهورية غانا. وعقب عرضه، أبدت لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية:

(1) يتعين على المفوضية ضمان الالتزام التام بأحكام النظم واللوائح المالية؛

(2) يجب اتباع الإجراءات المتعلقة بالتحويلات والميزانيات الإضافية، وتقديم الطلبات مسبقا، ويفضل أن يتم ذلك قبل شهر سبتمبر من كل سنة، لتجنب وضع لجنة الممثلين الدائمين أمام "الأمر الواقع".

48- في ردهم، أكد ممثلو المفوضية للجنة الممثلين الدائمين التزام المفوضية بالنظم واللوائح المالية فيما يتعلق بطلبات التحويلات والميزانيات الإضافية.

49- في الختام، أجازت لجنة الممثلين الدائمين تقرير اللجنة الفرعية، ووافقت على التحويلات لسنة 2011، وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الموافقة على طلبات الميزانية الإضافية للمفوضية لسنة 2011 بمبلغ قيمته 7.060.300.66 دولارا أمريكيا؛

(2) دعوة المفوضية وبقية الأجهزة إلى ضمان الالتزام التام بالنظم واللوائح المالية والتقيد بالإجراءات المتعلقة بتقديم طلبات التحويلات والميزانيات الإضافية، عملا بالمقرر EX.CL/528؛

(3) إصدار توجيهات بتقديم طلبات التحويلات والميزانيات الإضافية قبل سبتمبر من كل سنة.

القسم الرابع: بحث توصيات لجنة الممثلين الدائمين بشأن تقرير المفوضية عن تنفيذ المقررات السابقة للمجلس التنفيذ والمؤتمر، الوثيقة EX.CL/658(XIX):

50- قدم ممثل المفوضية التقرير عن تنفيذ المقررات السابقة للمجلس التنفيذي والمؤتمر. فأشار إلى أن المقررات المذكورة تنقسم إلى فئتين: تلك التي يتوقف تنفيذها على الدول الأعضاء، والأخرى التي يعود تنفيذها إلى المفوضية.

51- عقب هذا العرض، قدمت لجنة الممثلين الدائمين الملاحظات التالية:

1) لم يشر تقييم تنفيذ المقررات إلى المقرر المتعلق بالترشيد الكمي للمقررات بهدف خفض عدد المقررات المعتمدة، من ناحية، ومواءمة تلك المعتمدة مع الآثار المالية لتنفيذها من ناحية أخرى؛
2) يمثل التقرير عن تنفيذ المقررات جانبا هاما من العمل المشترك بين لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية. وفي هذا الصدد، يجب أن يتم تقديمه بشكل ملموس وواضح لاسيما فيما يتعلق بالمقررات التي لا تترتب على تنفيذها آثار مالية، على غرار المقرر الذي توج أعمال الخلوة المشتركة الثالثة للجنة الممثلين الدائمين والمفوضية التي نظمت في مارس/إبريل 2011؛
3) لم يتم تنفيذ بعض المقررات المنبثقة عن الخلوة والمذكورة في البند (2) أعلاه؛
4) يجب أن يندرج تقييم ما بعد القمة ضمن ممارسات المفوضية لتكون التوجيهات/ المعايير حول الشروط الدنيا لاستضافة القمة أكثر دقة؛

52- في رده على أوجه القلق التي تم الإعراب عنها، قدم ممثل المفوضية الإيضاحات المطلوبة وأشار إلى الإجراءات المتخذة في إطار تنفيذ مختلف أحكام المقرر EX.CL/DEC.650 (XXII) بشأن نتائج الخلوة. وقد تم تنفيذ عدد من هذه الأحكام لاسيما التوجيهات المتعلقة بموضوع السنة، ومعايير تقديم البنود المقترحة من الدول

الأعضاء، ومشاركة لجنة الممثلين الدائمين في مهام تقييم التسهيلات التي تقوم بتوفيرها البلدان التي تقترح استضافة القمة، وقائمة المتحدثين الأجانب، والتحضيرات الجارية في إطار إحياء الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، والدراسة الجارية لمواءمة شروط التكفل بنفقات سفر مسؤولي الدول الأعضاء الذين يقومون بمهام باسم الاتحاد الأفريقي، الخ ... وأشار أيضا إلى أن المفوضية قدمت في التقرير المقدم سابقا، فيما يخصها، جميع المعلومات اللازمة المتعلقة بوضع تنفيذ هذه المقررات موضحا أن معظم هذه المقررات يجب أن تنفذها الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، طلبت المفوضية، في رسالة بتاريخ 17 يوليو 2011، من جميع الدول الأعضاء موافاتها بتقارير التنفيذ، غير أنه لم تقم بذلك حتى اليوم سوى دولة عضو واحدة وهي بوركينا فاسو.

53- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يأتي:

1) **الإحاطة علما** بالتقرير والتوصيات الواردة فيه؛
2) التأكيد مجددا على ضرورة التنفيذ الفعال للمقررات السابقة والتركيز على الضرورة القصوى للتقييم الدائم للآثار المالية والهيكلية قبل اعتماد أي مقرر؛
3) الإشادة ببوركينا فاسو التي قدمت تقريرها عن تنفيذ المقررات في الوقت المحدد وتوجيه نداء إلى الدول الأعضاء الأخرى لكى تقدم تقاريرها عن تنفيذ المقررات المعتمدة؛
4) أن يطلب من المفوضية تقديم تقرير شامل عن تنفيذ المقرر EX.CL/DEC.650 (XIX) الصادر عقب الخلوة المشتركة الثالثة للجنة الممثلين لدائمين/مفوضية الاتحاد الأفريقي المنعقدة في نازاريت في مارس/إبريل 2011.

القسم الخامس: <u>تقارير أخرى</u>:

1) **تقرير الدورة العادية السابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن الخدمة العامة، نيروبي، كينيا، من 9 إلى 14 مايو 2011، الوثيقة** :EX.CL/690(XX)

54- قدم التقرير ممثل المفوضية. وعقب عرضه، أبدت لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات وطلبت الايضاحات التالية:

(1) يجب مراجعة الترجمة العربية للتقرير؛

(2) يجب إبراز طبيعة الإجراءات التي تُتَّخذ للتصدي للتحديات التي تتم مواجهتها على نحو ما ورد في التقرير؛

55- في رده، قدم ممثل المفوضية الايضاحات التالية:

(1) تعهدت المفوضية بمراجعة الترجمة العربية للتقرير؛

(2) فيما يتعلق بمواجهة التحديات: يجري تنفيذ الميثاق، وتم تحديد إستراتيجيات طويلة المدى مع برامج محددة، واتخاذ قرار بإدماج الأمانة في هياكل مفوضية الاتحاد الأفريقي، ويجري العمل على تعبئة الموارد البشرية والمالية معا، من بين أمور أخرى.

56- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علما بالتقرير والإعلان؛

(2) حث الدول الأعضاء على التعجيل بالتصديق على الميثاق؛

(3) طلب بتعجيل المفوضية بتفعيل الأمانة ومواصلة تعبئة الموارد لأنشطة مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن الخدمة العامة؛

(4) وضع البند تحت **الجزء ألف** من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

2) تقرير الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التعليم (الكوميداف 4+) نيروبي، كينيا، 12 مايو 2011، الوثيقة EX.CL/691(XX)

57- قدم التقرير ممثل المفوضية. وعقب عرضه، أبدت لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات وطلبت الإيضاحات التالية:

(1) يجب إرفاق الوثائق المشار إليها في التقرير كملحقات باعتبارها معلومات إضافية؛
(2) يجب إيراد الاسم الرسمي لليبيا على نحو صحيح في النسخة الإنجليزية من التقرير؛
(3) يتعين على المفوضية توفير التعديلات التي أجريت على النظام الأساسي لأنشاء الجامعة الأفريقية، والقانون المتعلق بالاعتراف بالدراسات والشهادات والدرجات وغيرها من المؤهلات الأكاديمية في التعليم العالي في الدول الأفريقية؛
(4) ما إذا خضعت وثائق القانون والنظام الأساسي لعملية مراجعة قانونية.

58- رداً على الانشغالات المثارة، قدم ممثل المفوضية الإيضاحات التالية:

(1) تقضي الممارسة بتقديم القوانين والنظم الأساسية إلى مكتب المستشار القانوني لمفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل مراجعتها، قبل تقديمها إلى الخبراء الوطنيين وإلى أجهزة صنع السياسة؛
(2) ستتم الاشارة إلى الاسم الصحيح لليبيا؛
(3) سيتم إرفاق الملاحق المشار إليها بالتقرير.

59- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علما بالتقرير وإجازة التوصيات الواردة فيه بشأن إطلاق الجامعة الأفريقية؛
(2) طلب تقديم المفوضية النسخة النهائية لاتفاقية أروشا، وكذلك الوثيقة النهائية حول إطلاق الجامعة الأفريقية إلى الدول الأعضاء في أسرع وقت ممكن؛

(3) وضع البند تحت **الجزء ألف** من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

3) **تقرير الدورة العادية الثانية للمؤتمر الوزاري الأفريقي حول اللامركزية، مابوتو، موزمبيق، من 8 إلى 11 أغسطس 2011، الوثيقة** (EX.CL/692(XX):

60- قدم التقرير ممثل المفوضية وبعد ذلك تم إبداء التعليقات والملاحظات وطلبت الإيضاحات التالية:

(1) من الأفضل إبراز تشكيلة وهيكل هيئة مكتب المؤتمر في التقرير بدلا من الإشارة إليهما في البيان الختامي؛
(2) من الضروري الالتزام بنفس طريقة العرض والهيكل بالنسبة لمختلف التقارير الوزارية؛
(3) يجب أن تمكن التوصيات الواردة في البيان الختامي للدول الأعضاء بخوض مسار اللامركزية مع التركيز على عمليتي المواصلة والمتابعة؛
(4) من الضروري تضمين الدراسة حول تفعيل اللجان الفنية المتخصصة في الملحق، وكذلك الدراسة حول استكمال المنظومة القانونية والمؤسسية للمؤتمر الوزاري الأفريقي حول اللامركزية كملحقين اثنين.

61- رداً على الملاحظات التي تم ابداؤها، قدم ممثل المفوضية الايضاحات التالية:

(1) إن خيار تقديم تشكيلة هيئة مكتب المؤتمر في البيان الختامي هو قرار اتخذه المؤتمر نفسه؛
(2) أحاطت المفوضية علما بضرورة إعادة النظر في هيكل التقارير الوزارية من أجل مزيد من الاتساق؛
(3) نظرا لأن عملية اللامركزية كانت جارية منذ مدة طويلة، بوسع بعض الدول الأعضاء أن تساعد الأخرى على امتلاك العملية على نحو أفضل؛

62- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علما بالتقرير والتوصيات الواردة فيه؛ وكذلك البيان الختامي للمؤتمر الوزاري الأفريقي حول اللامركزية؛

(2) إجازة:

أ) إعلان 10 أغسطس من كل سنة يوما أفريقيا للامركزية والتنمية المحلية؛

ب) اقتراح القيام بصياغة ميثاق أفريقي لقيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي؛

ج) إنشاء نظام قاري للجوائز تقديرا للإنجازات المتعلقة باللامركزية والتنمية المحلية؛

د) الخطة الاستراتيجية 2011-2016 للمؤتمر الوزاري الأفريقي حول اللامركزية، وخاصة النشر الدوري لتقرير أفريقي عن وضع اللامركزية والحكم المحلي؛

(3) دعوة المفوضية إلى العمل على نحو وثيق مع المؤتمر الوزاري الأفريقي حول اللامركزية ورفع تقارير منتظمة عن هذه المسألة.

(4) وضع البند تحت الجزء باء من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

4) **تقرير الدورة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن التكامل، نيروبي، كينيا، 5-9 سبتمبر 2011، الوثيقة** EX.CL/693(XX)

63- قدم التقريرَ مفوض الشؤون الاقتصادية الذي أشار إلى أن موضوع المؤتمر هو "التكامل والسيادة" وسلط الضوء على مضمون المناقشات التي جرت خلال المؤتمر.

64- في نهاية العرض، تم ابداء التعليقات والملاحظات وطلب الإيضاحات التالية:

1) لم يقم التقرير علاقة مباشرة بين سيادة الدول والتكامل في معالجة قيود التكامل؛
2) يجب القيام باستعراض وضع تنفيذ برنامج التكامل الأدنى دورياً، لضمان الامتثال لمعاهدة أبوجا وخطة العمل؛
3) هناك حاجة إلى إنشاء مناطق تجارة حرة داخل مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
4) يجب معالجة مسألة التكرار، حيث يكون بلد ما عضواً في أكثر من مجموعة اقتصادية إقليمية.

65- قدمت المفوضية الايضاحات التالية حول الاستفسارات المثارة:

1) تمت مناقشة موضوع المؤتمر باستفاضة وأثار ذلك نقاشا طويلا، وعليه، اتفق المؤتمر على أن التكامل والسيادة مترابطان؛
2) يجب الأخذ في الاعتبار عند إنشاء مناطق التجارة الحرة أن مستويات التنمية تتفاوت داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
3) بحث المؤتمر واتفق على ضرورة التحديث الدوري حول وضع التكامل؛
4) عكف الاتحاد الأفريقي على مسألة ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية منذ عام 2006 ولكن التركيز منصب الآن على مواءمة أنشطتها؛
5) تتعهد المفوضية بتوحيد شكل تقارير الاجتماعات الوزارية، لضمان الاتساق وسهولة الفهم.

66- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

1) الإحاطة علماً بالتقرير والتوصيات الواردة فيه وإعلان المؤتمر؛
2) دعوة المفوضية إلى إنشاء آلية لرصد وتقييم خطة عمل برنامج التكامل الأدنى كما اعتمدها الوزراء المسؤولون عن التكامل؛

3) مناشدة الدول الأعضاء التعجيل بعملية التكامل بإدماج الوثائق القانونية ذات الصلة والأخذ في الحسبان المشاريع الإقليمية والقارية في تخطيطها الوطني؛
4) طلب استلهام المجموعات الاقتصادية الإقليمية بالترتيبات الثلاثية الأطراف للكوميسا/سادك/جماعة شرق أفريقيا بهدف الإسراع بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية؛
5) طلب استحداث المفوضية إستراتيجية مستدامة وفعالة للنمو والتنمية لإخراج البلدان الأفريقية من مجموعة أقل البلدان نمواً، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛
6) طلب قيام المفوضية بمواءمة وتوحيد تقارير الاجتماعات الوزارية القطاعية.
7) وضع البند تحت **الجزء ألف** من جدول أعمال المجلس التنفيذي؛

5) **تقرير الدورة الخاصة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء البيئة، باماكو، مالي، 12-16 سبتمبر 2011، الوثيقة** EX.CL/694(XX):

67- قدم هذا التقرير ممثل المفوضية وبعد ذلك، أشاد أعضاء لجنة الممثلين الدائمين بالمفوضية على نوعية التقرير الذي يعكس بدقة، أعمال ومداولات الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء البيئة وأوصوا المجلس التنفيذي باعتماده.

68- في ظل عدم طرح أي مسألة، أعرب ممثل المفوضية عن شكره لجميع أعضاء لجنة الممثلين الدائمين على الدعم المقدم لهذا التقرير.

69- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

1) **الإحاطة علماً** بالتقرير وإجازة توصياته وإعلان باماكو الصادر عن الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء البيئة

2) طلب قيام المفوضية بمتابعة تلك التوصيات عن كثب وتكثيف التعاون مع الشركاء: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، البنك الإفريقي للتنمية وغيرها لتسهيل تنفيذها؛
3) وضع البند تحت الجزء ألف من مشروع برنامج عمل المجلس التنفيذي.

6) **تقرير الدورة الثامنة للجنة الأفريقية للسكان، أديس أبابا، إثيوبيا، 15-16 سبتمبر 2011** - EX.CL/695(XX)

70- قدم التقريرَ ممثل المفوضية وقامت لجنة الممثلين الدائمين بعد ذلك بإبداء تعليقاتها وملاحظاتها وطلبت الإيضاحات التالية:

1) تفتقر الوثيقة إلى الوضوح في بعض الأقسام؛
2) على الرغم من أن قضية السكان مهمة جداً بالنسبة للقارة، يتضمن التقرير أنشطة قليلة تم القيام بها خلال الفترة 2009-2011 بسبب عدم قدرة هيئة مكتب اللجنة على الاجتماع كما هو مطلوب وعدم وجود خطة عمل واضحة؛
3) ضرورة توفير المعلومات حول التقدم المحرز في تنفيذ التوصية بإجراء تقييم شامل ودقيق للوضع.

71- أوضح ممثل المفوضية، في رده، أن عملية التقييم قد بدأت وأن إحدى الصعوبات الرئيسية تتمثل في أن مؤسسات مختلفة مسؤولة في بلدان مختلفة عن قضايا السكان، من وزارات المالية إلى وزارات التخطيط أو لجان السكان المستقلة. ومن ثم، هناك حاجة إلى تعميم مسائل السكان داخل الدول الأعضاء من أجل تحقيق النتائج. وأضاف أن المشاورات في هذا الصدد تمت في جنوب أفريقيا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأن الدول الأعضاء بحاجة إلى توعيتها حيث أن مسائل السكان تنطوي على عناصر التخطيط والصحة وغيرها.

72- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

1) الإحاطة علماً بالتقرير والتوصيات الواردة فيه والترحيب بالطبعة الرابعة من التقرير عن وضع سكان أفريقيا لعام 2010؛
2) دعوة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى تعميم قضايا السكان في البرامج الإنمائية الإقليمية والوطنية في القارة؛
3) وضع البند تحت **الجزء ألف** من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

7) **تقرير الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري حول المهجر، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 24 سبتمبر 2011** – EX.CL/696(XX):

73- قدم التقرير سعادة الجنرال لـ. بيباني، سفير جمهورية جنوب أفريقيا. ولم يتم إبداء أي تعليقات بعد العرض لأن التقرير كان واضحا وجيد الصياغة فيما يتعلق بطريق المضي قدماً.

74- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

1) الإحاطة علما بالتقرير ومشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل وكذلك خارطة الطريق المقترحة ومتابعة آلية التنفيذ؛
2) الموافقة على مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل وكذلك آلية التنفيذ على النحو الذي اقترحه مؤتمر نيويورك وتقديمها إلى المؤتمر؛
3) وضع هذا البند تحت **الجزء باء** من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

8) **تقرير الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الرياضة، أديس أبابا، إثيوبيا، 17-21 أكتوبر 2011، والذي يشمل الهيكل الجديد للرياضة الأفريقية-** EX.CL/697(XX):

75- قدم التقريرَ ممثل المفوضية وقام أعضاء لجنة الممثلين الدائمين بعد ذلك بإبداء التعليقات والملاحظات وطلب الايضاحات التالية:

1) الاشادة بالمحتوى الغني للتقرير وجودته؛
2) ما هي الآلية التي يمكن استخدامها لتسليم المجلس الأعلى إلى سلطة المفوضية؟.
3) ما إذا كان الاجتماع المزمع عقده في أبوجا حول حل المجلس الأعلى، سيعقد.
4) لماذا لم يتم عقد الجلسة الوزارية وفقاً للممارسة المعتادة، في نهاية ولاية هيئة مكتب الدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الرياضة؛
5) هناك حاجة إلى إحصاء الأجهزة/الوكالات التي تقع تحت رعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة، يجب استعراض اختصاصات وقدرات هذه الأجهزة.

76- قدمت المفوضية الايضاح التالي:

1) يمكن للمجلس التنفيذي إعادة تأكيد المقرر السابق الذي ينص على ضرورة إنهاء وجود المجلس الأعلى، بعد أربعة أشهر من الألعاب الأفريقية في سبتمبر 2011 في مابوتو؛
2) من المقرر عقد اجتماع أبوجا حول حل المجلس الأعلى بنهاية يناير 2012؛
3) يتمثل قرار الوزراء في أنه، في وجه التحديات الحالية، يجب أن تستمر هيئة المكتب الحالية للدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الرياضة في ممارسة تكليفها إلى أن تباشر هيئة مكتب جديدة للدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الرياضة مهامها؛
4) يجري إجراء مهامها بالدراسة حالياً لتحديد عدد الأجهزة/الوكالات التي تقع تحت الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك جوانبها التشغيلية والمالية.

77- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

1) الإحاطة علماً بالتقرير وإجازة التوصيات الواردة في الفقرة 60 والمتصلة بإنشاء هيكل جديد للرياضة الأفريقية؛
2) التسليم بأهمية الرياضة كأداة للتكامل والتماسك الاجتماعي وكأداة للتعاون والتضامن وتنمية القارة.
3) التأكيد على حل المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا بنهاية الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام للمجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا المقرر عقدها في أبوجا، نيجيريا في يناير 2012؛
4) قبول عرض جمهورية الكاميرون استضافة الجهاز المسؤول عن الهيكل الجديد للرياضة الأفريقية، وتوقيع اتفاقية المقر مع الكاميرون في هذا الصدد؛

5) أيضاً قبول إعادة تسمية ألعاب عموم أفريقيا بـ "الألعاب الأفريقية" وضمان تولي الاتحاد الأفريقي جميع ملكية الألعاب الأفريقية وتفويض تنظيم الألعاب الأفريقية وإدارتها إلى رابطة اللجان الأوليمبية الوطنية لأفريقيا مع مدخلات فنية من قبل رابطة الاتحادات الرياضية الأفريقية وطلب إبرام المفوضية مذكرة تفاهم مع رابطة اللجان الأوليمبية الوطنية؛

6) طلب تقييم المفوضية جميع الآثار المالية والهيكلية لإنشاء الهيكل الجديد للرياضة الأفريقية وتقديم توصيات ملموسة للبحث من قبل أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي خلال القمة التالية في يونيو 2012؛

7) الإحاطة علماً بالانتخابات التي أجراها مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الرياضة بخصوص تمثيل أفريقيا لمصر لتخدم في المجلس التأسيسي للوكالة العالمية لمكافحة تعاطي العقاقير (2012–2015) بينما تخدم جنوب أفريقيا في اللجنة التنفيذية للوكالة العالمية لمكافحة تعاطي العقاقير وسيكون رئيس مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الرياضة الدولة العضو الممثلة للاتحاد الأفريقي في اللجنة التنفيذية من عام 2013؛

8) قبول عرض جمهورية كوت ديفوار استضافة الدورة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الرياضة في التاريخ الذي سيتم تحديده لاحقاً وفقاً للإجراءات المعمول بها؛

9) وضع البند تحت الجزء باء من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

9. **تقرير الدورة العادية الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والأمن والسلامة، أديس أبابا، إثيوبيا، 23– 26 أكتوبر 2011 ، الوثيقة (EX.CL/698(XX**:

78– قدم ممثل المفوضية التقرير وأعقبت ذلك التعليقات والملاحظات التي أبداها أعضاء لجنة الممثلين الدائمين والايضاحات التالية:

1) فيما يتعلق بموضوع تعيين رئيس العاملين بإدارة عمليات دعم السلام على نحو ما ورد في القسم 6 (هـ) من الإعلان، يتعين على المفوضية توضيح التقدم المحرز في هذا الصدد، والاجراءات المتبعة فضلا عن الإشارة إلى الإطار الزمني؛
2) يمكن تقديم احاطة حول انعقاد الاجتماع حول تعبئة الموارد للقوة الأفريقية الجاهزة؛
3) ينبغي تعزيز ملكية أفريقيا للقوة الأفريقية الجاهزة من خلال التقليل من الاعتماد على المانحين وتدعيم الألوية الاقليمية؛
4) فيما يتعلق بموضوع القاعدة اللوجستية القارية، هناك حاجة للمزيد من التفكير حول طرائق مواءمة القواعد الاقليمية والقاعدة اللوجستية القارية؛
5) ينبغي وضع مكتب الدفاع الإستراتيجي المقترح داخل ادارة عمليات دعم السلام وليس خارج الهيكل .
6) الأسباب التي أدت إلى تأخير نشر القوات التي تم اعدادها سلفا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال استجابة لنداء الوزراء من أجل المساهمة بالقوات والموارد؛

79- ردا على ذلك، قدمت المفوضية الايضاحات التالية:

1) فيما يتعلق بتعيين رئيس الأركان، سيتم اتباع اجراءات التعيين العادية المعمول بها في مفوضية الاتحاد الأفريقي، وستقوم مديرية الشؤون الإدارية وادارة الموارد البشرية بإبلاغ هذه التفاصيل فضلا عن الإطار الزمني في الوقت المناسب. ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق حول الدرجة، وسيحدد ذاك على مستوى صنع السياسة؛
2) بمجرد الوصول إلى حل فيما يتعلق بمسألة التمويل، سيتم استكمال مذكرة التفاهم حول القوات التي تساهم بها سيراليون لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛
3) على الرغم من أنه لم يحدد تاريخ بعد، فقد تم تخصيص الاعتمادات في ميزانية عام 2012 للاجتماع المقترح حول تعبئة الموارد للقوة الأفريقية الجاهزة؛

4) وفقا للمقرر الذي اعتمده رؤساء الدول في يوليو 2011، فإن المفوضية مكلفة باتخاذ كافة التدابير اللازمة لإعداد قاعدة لوجستية قارية في دوالا، الكاميرون ووضعها موضع التنفيذ؛

5) سوف يعقد اجتماع بعد ذلك، بغرض ايضاح دور كل من القاعدة اللوجستية القارية والقواعد الاقليمية؛

80- وفي الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

1) الإحاطة علما بالتقرير والإعلان؛
2) الترحيب بالخطوات المتخذة نحو إنشاء القاعدة اللوجستية القارية للقوة الأفريقية الجاهزة في دوالا ، الكاميرون؛
3) طلب تسريع المفوضية بالمشاورات فيما يتعلق بتوضيح دوري القاعدة اللوجستية القارية والقواعد اللوجستية الاقليمية؛
4) طلب تعجيل المفوضية بعملية تعيين رئيس الأركان بإدارة عمليات دعم السلام؛
5) طب قيام المفوضية أيضا اتخاذ التدابير الضرورية للنشر العاجل للقوات التي ساهمت بها سلفا الدول الأعضاء لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛
6) وضع البند تحت الجزء باء من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

10. **تقرير الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء النقل المنعقد في لواندا، أنجولا، 21- 25 نوفمبر 2011 – الوثيقة** EX.CL/699(XX):

81- قام مفوض البنية التحتية والطاقة بعرض التقرير وتلي ذلك التعليقات والملاحظات التي أبداها أعضاء لجنة الممثلين الدائمين والايضاحات التالية التي طلبوها:

1) ينبغي تقديم توضيح للاحتفال المقترح الخاص باليوم العالمي لسلامة الطرق؛
2) ينبغي تقديم اختصاص المجموعة الاقليمية المقترحة المعنية بالسلامة والآثار المالية المترتبة على ورشة العمل المقترحة؛

3) يتعين على الدول الأعضاء تقديم مساهمات في تطوير البنية التحتية بدلا من الاعتماد باستمرار على الشركاء.

82- ردا على ذلك، قدمت مفوضة البنية التحتية والطاقة الايضاحات التالية:

1) يكمن جوهر الاحتفال باليوم العالمي لسلامة الطرق في اضافة القيمة إلى موضوع السلامة من خلال بعد أفريقي.
2) سوف يتم تقديم صلاحيات المجموعة الاقليمية المقترحة المعنية بالسلامة؛
3) يتم تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في تطوير البنية التحتية للقارة.

83- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

1) الإحاطة علما بالتقرير والإعلان؛
2) إجازة التوصيات الواردة في تقرير الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء النقل، بما في ذلك مراعاة يوم الأحد الثالث من شهر نوفمبر من كل عام بوصفه اليوم الأفريقي للسلامة؛
3) الدعوة إلى التعجيل بخطط العمل المتعلقة بالبنية التحتية للنقل؛
4) وضع البند **تحت الجزء ألف** من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

11. تقرير الدورة العادية السابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المنعقد في أكرا، غانا، 21- 29 نوفمبر- 2 ديسمبر 2011، الوثيقة EX.CL/700 (XX)

84- تمت تغطية هذا البند خلال بحث تقرير اللجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والتجارية على نحو ما ورد في الفقرات من 38 إلى 41 من تقرير لجنة الممثلين الدائمين.

12- **التقرير المرحلي للمفوضية عن تحويل مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى سلطة الاتحاد الأفريقي (حول تنفيذ مقرر القمة** AU/DEC.341(XVI))، **الوثيقة EX.CL/701(XX):**

85- قدم ممثل المفوضية التقرير المرحلي وتلت ذلك التعليقات والملاحظات التي أبداها أعضاء لجنة الممثلين الدائمين والإيضاحات التالية التي طلبوها:

1) استكملت المفوضية الصلاحيات المنوطة بها حول الموضوع. وينبغي إنهاء هذه العملية وتوجيه الاهتمام إلى تحسين كفاءات أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة وقدراتها؛
2) كانت خاتمة التقرير استباقية. وكان يتعين على المفوضية التقيد بصلاحياتها وعدم إبداء أي تلميحات. وفي هذا الصدد، ينبغي حذف الفقرتين 13 و 17 من التقرير؛
3) هناك حاجة إلى إطلاع لجنة الممثلين الدائمين على نتيجة عمل الخبراء القانونيين الحكوميين من أجل تعميمها لاحقا على أجهزة صنع السياسة للاتحاد لتمكينها من اتخاذ القرارات على النحو الملائم؛
4) من الضروري كذلك أن تتحمل المفوضية الآثار المالية والهيكلية المترتبة على تحويل المفوضية إلى سلطة، وفقا للصلاحيات التي منحها مؤتمر الاتحاد. فربما يكون لهذه الآثار أثر على اتخاذ القرارات حول الموضوع.

86- قدمت المفوضية الإيضاحات حول الشواغل التي تمت إثارتها، مشيرة إلى أن المفوضية ستقوم بإعداد الآثار المالية والهيكلية المترتبة على تحويل المفوضية إلى سلطة، تكملة للمقرر الذي اتخذته أجهزة صنع السياسة للاتحاد الرامي إلى تحويل المفوضية إلى سلطة، تمشيا مع مقرر المؤتمر المطلوب روحا ونصا.

87- وفي الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

1) الإحاطة علما بالتقرير المرحلي باستثناء الفقرتين 13 و 17، وبالعمل الذي أنجزه حتى الآن الخبراء القانونيون الحكوميون فيما يتعلق بمراجعة الوثائق القانونية الإحدى عشر في ضوء مقرر مؤتمر الاتحاد ASSEMBLY/AU/DEC.341 (XVI) بوصفه عملا قيد التنفيذ.

2) يطلب من المفوضية كذلك التفكير في المواضيع الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الآثار المالية والهيكلية فضلا عن تقديم كافة الوثائق القانونية ذات الصلة مع التعديلات التي طرحها الخبراء القانونيون الحكوميون على الدول الأعضاء للنظر فيها.

3) وضع البند تحت **الجزء باء** من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

13. **تقرير المفوضية عن برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، الوثيقة EX.CL/702(XX):**

88- قدم التقرير ممثل للمفوضية أبرز أهمية العملية السياسية والفنية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

89- عقب هذا العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين الملاحظات والتعليقات الآتية:

(1) الترحيب بتقديم التقرير في شكل جديد؛

(2) ضرورة التركيز على الجوانب الملموسة في إطار إنجاز البنية التحتية في أفريقيا؛

(3) ضرورة تضمين التقرير جدولا يوضح مختلف مراحل ومواعيد البرنامج؛

(4) تنفيذ خطة العمل يتوقف على المبادرة الرئاسية المتعلقة بالبنية التحتية؛

(5) من الضروري أيضا أن تقوم لجنة الممثلين الدائمين ببحث الهيكل المؤسسي لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، بعد قمة الاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في يناير 2012؛

(6) مواءمة النص العربي للتقرير مع النصوص الأخرى.

90- في رده على مداخلات الوفود، شكر ممثل المفوضية أعضاء لجنة الممثلين الدائمين على المساهمات في التقدير وقدم التوضيحات الآتية:

(1) ستتم مراعاة الملاحظات التي تم إبداؤها في إطار تنفيذ العملية من أجل تفعيل أفضل؛

(2) سيتم عقد اجتماع للتخطيط الاستراتيجي بعد قمة يناير 2012 على مستوى النيباد؛

(3) يهدف برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا إلى دمج مختلف المبادرات الجارية مع شركاء اتحاد البنية التحتية لأفريقيا، الاتحاد الأوروبي، ويبقي مفتوحا لشراكات أخرى.

91- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علما بالتقرير والتوصيات المتضمنة فيه وكذلك مشروع الإعلان المقترح ليبحثه المجلس التنفيذي ويعتمده المؤتمر؛

(2) توصية المؤتمر بما يلي:

أ) إجازة المبادرات المختلفة المتعلقة بتطوير البنية التحتية في أفريقيا وخاصة ما يلي:

1) اتحاد البنية التحتية لأفريقيا؛

2) الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول البنية التحتية والطاقة؛

3) المبادرة الرئاسية لتطوير البنية التحتية؛

4) الصندوق الخاص حول مرفق إعداد مشروع البنية التحتية للنيباد.

5) المرفق الأفريقي للمياه.

ب) الاعتراف بأهمية البنية التحتية بالنسبة لعملية التكامل؛

ج) اعتماد برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وضرورة بحث الهيكل المؤسسي في أقرب وقت؛

د) الطلب من الدول الأعضاء إدراج برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والهيكل المؤسسي ضمن الأولويات الوطنية وفي ميزانياتها مع إجراء الإصلاحات المؤسسية الضرورية من أجل توفير الظروف المناسبة للاستثمار الخاص في مجال البنية التحتية؛

هـ) الطلب من المفوضية أن تتأكد، بالتعاون الوثيق مع وكالة النيباد، من تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والهيكل المؤسسي المعتمد، بما في ذلك تحديد طرق مساهمة الدول الأعضاء في الصندوق الخاص للنيباد، وتقديم تقرير سنوي للمؤتمر في هذا الشأن.

(3) وضع هذا البند في **الجزء** "**باء**" من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

14. تقرير المفوضية عن إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات- الوثيقة (XX)EX.CL/703

92- قدم ممثل المفوضية التقرير وبعد ذلك تم إبداء التعليقات والملاحظات وطلب الإيضاحات التالية:

1) ضرورة قيام المفوضية، بادئ ذي بدء، بإجراء دراسة لتحديد أهداف وغايات المعهد قبل الانتقال إلى إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية؛
2) ضرورة اشراك جميع الفاعلين في عملية التنفيذ؛
3) ضرورة تضمين خارطة الطريق المذكورة في ملحق للتقرير.

93- ردا على ذلك، قدمت المفوضية الإيضاحات التالية:

1) يتضمن المشروع التمهيدي المتعلق بإنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية كثيرا من التفاصيل حول مبررات وأهداف هذا المشروع يحظى بالفعل بالدعم من شركائنا؛
2) بخصوص خارطة الطريق، يتعلق الأمر ببرنامج استدلالي داخلي من شأنه أن يسمح للمفوضية بمتابعة مختلف مراحل إنشاء المعهد؛

94- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

1) الإحاطة علما بالتقرير والتوصيات الواردة فيه والإقرار بأن مشروع إنشاء معهد أفريقي للتحويلات يمكن أن يسهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة؛

2) طلب تقديم المفوضية تقديم مشروع المعهد الأفريقي للتحويلات إلى مؤتمر وزراء المالية لمراجعته وتقديم المشورة الفنية بشأنه وعرض الجوانب المتعلقة بالهياكل والآثار المالية إلى لجنة الممثلين الدائمين لدراستها ؛
3) الترحيب بما يقدمه الشركاء من دعم متواصل للمشروع ، وبصفة خاصة ما يقدمه كل من الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، البنك الأفريقي للتنمية والمنظمة الدولية للهجرة ؛
4) وضع هذا البند تحت الجزء باء من جدول أعمال المجلس التنفيذي .

15. تقرير المفوضية عن إصلاح المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل، (EX.CL/704(XX

95- قدّم هذا التقرير ممثل المفوضية، وتلت ذللك التعليقات والملاحظات التي أبداها أعضاء لجنة الممثلين الإيضاحات التالية التي طلبوها:

(1) كان رد فعل المفوضية على إصلاح المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل متأخرًا؛

(2) يتعين على الدول الأعضاء دعم أعمال المعهد بما في ذلك العملية الرامية إلى تأهيلها ودمجها في هياكل المفوضية؛

(3) هل سيكون لدمج المعهد وإصلاحه أي أثرٍ على موقعه؛

(4) يتعين أن تتم الدراسات الخاصة بالمعهد قبل تقديم الاقتراح بشأن الدمج والإصلاح إلى المجلس التنفيذي.

96- في ردها، قدّمت مفوضة الشؤون الاجتماعية الإيضاحات التالية:

1) إن التأخير في تقديم الرد على إصلاح ودمج المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل يرجع إلى أن المعهد الذي كان قد أنشأ أساسًا من قبل منظمة الوحدة الأفريقية من بين مجموعة وكالات منظمة الوحدة الأفريقية المتخصصة القائمة التي تتم مراجعتها

حالياً بسبب أهميتها. وبما أنه قد تم التأكد من أهمية المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل، أصبحت عملية بدء إصلاحه وإعادة هيكلته أمرًا متوقّعًا ؛

2) إن دعوة الدول الأعضاء إلى دعم عملية إصلاح المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل وإعادة هيكلته أمر مرحب به جدا؛

3) إن دمج المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل وإعادة هيكلته لا يؤثر على موقعه الحالي لأن جمهورية زيمبابوي ستواصل استضافة المعهد ؛

4) إن الدراسات التي تُجرى حاليًا لا تمنع من إصدار المجلس التنفيذي توجيها سياسيًّا بشأن المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل.

97- في الختام أوصت، لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

1) الإحاطة علمًا بالتقرير والتوصيات الواردة حول إعادة هيكلة المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل؛

2) دعوة المفوضية إلى القيام بما يلي:

(أ) الاستمرار في المساعدة عملية إعادة هيكلة المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل وتوفير الرقابة فيما يتعلق بالإدارة المالية والشؤون الإدارية للمعهد؛

(ب) إدراج المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل في عملية مراجعة الوكالات المتخصصة لمنظمة الوحدة الأفريقية الموجودة وفقًا لتوجيهات مؤتمر القمة؛

(ج) تعميق الدراسة المتعلقة بمهام المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل داخل المفوضية ، بما في ذلك الآلية الانتقالية والوضع المالي الحالي للمعهد وتقديم النتائج في هذا الشأن إلى لجنة الممثلين الدائمين من خلال لجنتها الفرعية ذات الصلة.

3) مطالبة الدول الأعضاء بتسديد مساهماتها السنوية ومتأخراتها إلى المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل؛

4) طلب قيام منظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين تقديم الدعم للمعهد الأفريقي لإعادة التأهيل ؛

5) وضع هذا البند تحت الجزء باء من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

16. تقرير المفوضية عن تنشيط برنامج إيدز واتش آفريكا، (EX.CL/705(XX

98- قدم هذا التقرير ممثل المفوضية وطلبت لجنة الممثلين الدائمين بعد ذلك إيضاحات حول المسائل التالية :

(1) لماذا أكّد العرض على أنه لا تترتب على برنامج إيدز واتش آفريكا أية آثار مالية في الوقت الذي ذكرت الفقرة 45 من التقرير خلاف ذلك ؛

(2) ماهي التدابير التي اتخذتها المفوضية فيما يتعلق باختيار أعضاء اللجنة؟

99- في رده على لجنة الممثلين الدائمين، أوضح ممثل المفوضية أنه، لأغراض كسب التأييد، سوف يستخدم رؤساء الدول والحكومات الميزانيات الوطنية. أما بالنسبة لإدارة الأمانة فإنها سوف تعتمد على المساهمات الطوعية سواءً من الشركاء أو الدول الأعضاء. وبالنسبة لقائمة رؤساء الدول والحكومات المحتملين الذين تمت الإشارة إليهم في التقرير، ذكر الممثل أنه عقب إجراء بعض المشاورات التمهيدية تبيّن أن القائمة قد اقترحت بهدف إعداد هذا التقرير ولكن ستتم إجراء مشاورات رسمية بعد القمة فور ما يوافق رؤساء الدول والحكومات على تنشيط إيدز واتش آفريكا.

100-في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علمًا بالتقرير والتوصيات الواردة فيه حول تنشيط إيدز واتش آفريكا بما في ذلك الإطار الإستراتيجي والمبادرات الرامية إلى التعجيل بتحقيق التزامات الاتحاد الأفريقي بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا ؛

(2) توصية المؤتمر بتنشيط إيدز واتش آفريكا كمنبر لكسب التأييد على مستوى القيادة العليا في أفريقيا على أن توفر الخدمات له أمانة خاصة لإيدز واتش آفريكا، يتم نقلها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وذلك لضمان التمثيل القاري الواسع النطاق في إيدز واتش آفريكا ؛

(3) توصية المؤتمر أيضا بضرورة توسيع التفويض الحالي لإيدز واتش آفريكا حتى يشمل مرض السل والملاريا فضلاً عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(4) بحث مقترح المفوضية المتعلق بالآثار الهيكلية والمالية المترتبة على تنشيط إيدز واتش آفريكا من خلال الإجراءات المعمول بها ؛

(5) مناشدة الشركاء الإنمائيين وأصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية توفير الدعم المتواصل لهذه المبادرة بغية تحقيق التزامات أفريقيا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا؛

(6) وضع هذا البند تحت الجزء باء من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

17. **تقرير المفوضية عن ورشة العمل الإعلامية الرفيعة المستوى حول المنظومة الأفريقية للسلم والأمن ، أديس أبابا، إثيوبيا من 2-4 نوفمبر، الوثيقة (EX.CL/706(XX:**

101-قدم هذا التقرير ممثل المفوضية وأبدت لجنة الممثلين الدائمين تعليقاتها وملاحظاتها وطلبت بعد ذلك الإيضاحات حول المسائل التالية :

(1)تضطلع وسائل الإعلام، بصرف النظر عن حساسيتها ، بدور هام وثمة حاجة إلى إجراء مشاورات شاملة مع الدول الأعضاء حول ما ينبغي على هذه الشبكة القيام به؛

(2)لا يعكس التقرير توجيهات السياسة المتوقعة من الدول الأعضاء؛

(3)يتعين على الاتحاد الأفريقي ممارسة الرقابة والتأكد من أن الصحفيين يحصلون فعلاً على المعلومات الضرورية لنشرها؛

(4)يتطلب إنشاء شبكة وسائل الإعلام حول السلم والأمن توفر موارد مالية؛

(5)كيف يتم تكوين هذه الشبكة وماذا تكون معايير الاختيار للعضوية ؟

(6)يتعين أن تتناول الشبكة المسائل المتعلقة بأجندة التكامل في أفريقيا ؛

(7)تزداد المخاوف حول كيفية تصوير وسائل الإعلام الغربية أفريقيا ومن ثم، يتعين على أفريقيا أن تروي قصتها بنفسها ؛

(8)ماذا تكون العلاقة بين شبكة الإعلام الأفريقية والمؤسسات الإعلامية القائمة على المستوى الوطني ؟

(9)يتم تنظيم الانتخابات لشبكة الإعلام الأفريقية في وقت قريب جدًّا وثمة حاجة إلى تأجيلها.

102-قدم ممثل المفوضية الإيضاحات التالية:

(1) إن الهدف من إنشاء الشبكة هو مساعدة الصحفيين الأفريقيين على الحصول على المعلومات الموثوق بها وتعميمها على الدول الأعضاء؛

(2) يتوقع من الدول الأعضاء إضفاء الصبغة المؤسسية على ورشة العمل الإعلامية حول المنظومة الأفريقية للسلم والأمن؛

(3) يقوم تكوين الشبكة الإعلامية المذكورة على التمثيل الإقليمي؛

(4) سوف تعمل الشبكات الإعلامية الحالية بالتعاون مع شبكة الإعلام الأفريقية المقترحة من حيث تبادل المعلومات ونشرها؛

(5) سوف يتم تأجيل الانتخابات لشبكة الإعلان الإفريقية.

103- في الختام، إن لجنة الممثلين الدائمين:

(1) **تحيط علمًا** بالتقرير والإعلان؛

(2) **ترحب** بالمبادرة الرامية إلى تنظيم ورشة العمل الرفيعة المستوى حول المنظومة الأفريقية للسلم والأمن؛

(3) **طلبت** من المفوضية أن تقوم، بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين، بتنظيم ورشة عمل للمتابعة تعمل وفقًا لاختصاصات محددة وأن تسعى إلى تقديم توصيات مناسبة بغية بحثها من قبل المجلس التنفيذي؛

(4) **وافقت** على حذف هذا البند من جدول أعمال الدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي.

18. **تقرير المفوضية عن وضع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، (EX.CL/707(XX:**

104- قدم هذا التقرير ممثل المفوضية وأبدت لجنة الممثلين الدائمين بعد ذلك تعليقاتها وملاحظاتها وطلبت الإيضاحات التالية:

(1) كان التقرير دقيقا وشاملاً للغاية ويتضمن الإحصاءات الضرورية؛

(2) هناك حاجة إلى توفير المعلومات حول الترتيبات المتخذة للوفود للتوقيع على المعاهدات خلال القمة؛

(3) يجب الإشارة الى الاسم الجديد لليبيا في الوثيقة كلها؛

(4) لم يرد في التقرير ذكر لموضوع إنشاء لجنة وزارية لبحث مسائل التصديق على المعاهدات على النحو الموصى به من المفوضية أثناء العرض ولم يكن توقيت الفكرة مناسبًا لاسيما عندما ظلت اختصاصاتها غير معروفة.

105- في ردها، أوضحت المفوضية ما يلي:

(1) سوف تتم الإشارة إلى الاسم الجديد لليبيا في التقرير؛

(2) سوف تجهز مفوضية الاتحاد الأفريقي معاهدات الاتحاد الأفريقي للتوقيع عليها خلال اجتماعات المجلس التنفيذي والقمة. وقد أجريت دراسات شاملة حول العقبات التي تعرقل التصديق العاجل على هذه المعاهدات في الدول الأعضاء. ذكرت أن بعض الأسباب تعود إمّا إلى البيروقراطية المفرطة أو الافتقار إلى الإرادة السياسية أو الاهتمام. قد تم بحث الدراسة حول المسالة في أكتوبر 2008 من قبل وزراء العدل والمدعين العامين واعتمدها المجلس خلال دورته المنعقدة في يناير 2009 .فيما يتعلق باللجنة الوزارية المقترحة، ستقوم المفوضية بإعداد الاختصاصات وتقديمها إلى لجنة الممثلين الدائمين والمجلس خلال قمة يونيو/يوليو.

106- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

1) الإحاطة علما بالتقرير والموافقة على التوصيات الواردة فيه؛

2) دعوة مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى القيام، بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين، بوضع الاختصاصات بشأن طرق التصديق على المعاهدات وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي خلال دورته في يونيو/يوليو 2012؛

3) وضع البند تحت **الجزء ألف** من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

19. **تقرير المفوضية عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين، (EX.CL/708(XX:**

107- قدم التقريرَ ممثل المفوضية وقامت لجنة الممثلين الدائمين بعد ذلك بإبداء التعليقات والملاحظات عليه وطلبت الإيضاحات التالية:

1) أعربت الوفود التي تناولت الكلمة عن ارتياحها للتقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين وأعربت عن أسفها للأعمال العدائية التي ترتكبها إسرائيل والتوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة؛

2) يتعين على المفوضية ضمان تقديم مشروع مقرر بشأن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين إلى المؤتمر.

108- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

1) الإحاطة علما بالتقرير وإجازة توصياته؛

2) التأكيد مجددا على الدعم الثابت للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل اقامة دولة فلسطين المستقلة؛

3) التأكيد كذلك على دعم الاتحاد الأفريقي لطلب فلسطين الانضمام إلى الأمم المتحدة كعضو كامل؛

4) طلب رفع الحظر المفروض على المدن الفلسطينية؛

5) الترحيب بقبول فلسطين عضوا في اليونسكو؛

6) عرض مشروع مقرر على المؤتمر بشأن قضية فلسطين؛

7) دعوة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تعترف بالدولة الفلسطينية بعد، إلى القيام بذلك؛

8) وضع البند تحت **الجزء باء** من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

20. **تقرير المفوضية عن الوضع الإنساني في أفريقيا، الوثيقة (EX.CL/709(XX:**

109- أعيد ممثل إدارة الشؤون السياسية. وبعد العرض، أبدت لجنة الممثلين الدائمين تعليقات وملاحظات وطلبت توضيحات على النحو التالي:

(1) تم إعادة جميع المواطنين الليبيين الذين غادروا البلد خلال الأزمة إلى وطنهم.
(2) معظم الإحصائيات الواردة في التقرير غير دقيقة. يجب أن تبذل المفوضية كافة الجهود للحصول على الإحصائيات من الدول الأعضاء وتقوم بعد ذلك بإجراء تحقيقها الخاص بغية التوفيق بين الأرقام.
(3) لم يتطرق التقرير بشكل مناسب للكوارث مثل الفيضانات والجفاف والمجاعة.
(4) تعتبر استضافة اللاجئين واجبا. تثير مسألة تشديد سياسات اللجوء وممارسة الإعادة القسرية التي تؤدي إلى خسائر في الأرواح قلقا شديدا. هناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين الالتزامات في إطار القانون الدولي والسياسات الوطنية.

(5) يتعين على المفوضية رفع تقارير عن وضع التبرعات التي أُعلن عنها خلال مؤتمر الإعلان عن التبرعات المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا في أغسطس 2011.

110- رداً على ذلك، قدم ممثل المفوضية الإيضاحات التالية:

(1) تم توجيه نداءات عديدة إلى الدول الأعضاء على نحو منتظم للحصول على الإحصائيات حول الوضع الإنساني في بلدانها غير أنه يجب أحيانا وفي غياب الردود، الاعتماد على الإحصائيات التي يقدمها الشركاء.

(2) أحاطت المفوضية علما كما ينبغي بالحاجة إلى إدراج مسألة الإعادة القسرية في مشروع المقرر باعتبارها مسألة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للدول الأعضاء.

(3) فيما يخص التبرعات، استلمت المفوضية حوالي 8 ملايين دولار أمريكي خصصت للبلدان المتأثرة في القرن الأفريقي. وقد أوفت الجابون وموريتانيا وموريشيوس ورواندا وجنوب أفريقيا بتعهداتها والدول الأعضاء الأخرى مدعوة إلى القيام بالمثل. وتم تحويل المساهمة العينية التي قدمتها الجزائر إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وسيتم تسليم المواد الغذائية التي قدمتها جنوب أفريقيا إلى برنامج الأغذية العالمي.

(4) ستتم مراجعة المعلومات المتضمنة في التقرير قبل تقديمها إلى المجلس.

111- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بأن:

(1) يحيط علما بالتقرير عن الوضع الإنساني في القارة ومختلف مناطقها.

(2) يعرب عن عميق تقديره لجميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والأفراد على المساهمات السخية التي تم التعهد بها خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي لإعلان التبرعات المنعقد في مقر الاتحاد في أغسطس 2001 دعما لملايين ضحايا

الجفاف والمجاعة في القرن الأفريقي، ويدعو إلى مساهمات إضافية نظرا لأن عدد ضحايا الجفاف والمجاعة يستمر في التزايد على نحو خطير بعد المؤتمر.

(3) يطلب من المفوضية المتابعة النشطة للتبرعات والمساهمات التي تمت خلال مؤتمر إعلان التبرعات بالتعاون الوثيق مع الوكالات الإنسانية المعنية حتى يتم تسليم الأموال في أقرب فرصة ممكنة للسكان المتضررين في المنطقة.

(4) يدعو الدول الأعضاء، في إطار العمل الوثيق مع المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء المعنيين، إلى الاستجابة للطوارئ والحد من أخطار الكوارث وإدارتها من خلال التعجيل بتنفيذ الأطر والالتزامات القارية الحالية ذات الصلة وتعزيز القدرة على تنسيقها بشكل فعال بما في ذلك تلك المتعلقة بالبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

(5) يدعو أيضا الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول النازحين داخليا إلى القيام بذلك وتنفيذ خطة عمل قمة كمبالا حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا في أفريقيا المنعقدة في أكتوبر 2009.

(6) يلاحظ بقلق بعض التطورات التي يواجه فيها اللاجئون تشديد سياسات اللجوء مما يؤدي إلى الإعادة القسرية وفي بعض الأحيان إلى خسائر في الأرواح. يشدّد على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء باحترام وتنفيذ الوثائق ذات الصلة وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي لعام 1969 حول اللاجئين.

(7) يطلب من الدول الأعضاء تزويد المفوضية بالإحصائيات حول عدد اللاجئين الذين تستضيفهم في أراضيها.

(8) إدراج البند في **الجزء باء** من مشروع جدول أعمال المجلس التنفيذي.

21. **التقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ مقررات المؤتمر بشأن المحكمة الجنائية الدولية، الوثيقة (EX.CL/710(XX:**

112- قام بعرض هذا التقرير ممثل المفوضية الذي قدّم معلومات مستكملة لآخر التطورات التي حدثت منذ الفترة التي يشملها التقرير الأخير كما أشار إلى أن تأييد الاتحاد الأفريقي للمرشحين الأفريقيين الوحيدين لمنصب قضاة المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية على التوالي لم يُحترم من قبل بعض الدول الأعضاء.

113- عقب عرض الممثل، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين تعليقاتهم وملاحظاتهم وطلبوا من المفوضية الإيضاحات التالية:

(1) ضرورة الاشادة بالمفوضية لنوعية التقرير المرحلي والتوصيات الواردة فيه ؛
(2) يعد استخدام وثائق المحكمة الجنائية الدولية لأغراض سياسية أمراً مؤسفاً لأن الوضع قد لا يسمح للمحكمة بالقيام بصلاحياتها بفعّالية وفقاً لنظام روما الأساسي؛
(3) ضرورة بحث السبل والسائل بضمان امتلاك الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن للأمم المتحدة لمواقف الاتحاد الأفريقي والدفاع عنها بفعالية أمام مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
(4) ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لضمان الالتزام بالطلب المقدم من الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن بشأن تأجيل الدعوى المرفوعة ضد الرئيس السوداني عمر حسن البشير؛
(5) ضرورة الإشادة بالدول الأفريقية التي استقبلت الرئيس السوداني عمر حسن البشير، وتحديدا تشاد وكينيا وجيبوتي ملاوي ولامتثالها لمقرر الاتحاد الأفريقي بشأن عدم التعاون في تنفيذ أمر التوقيف الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني عمر حسن البشير ؛

(6) اعتبار انتخاب المدعي العام الجديد للمحكمة من قبل المؤتمر العاشر للدول الأطراف المنعقد في نيو يورك في ديسمبر 2011 فرصة لتحسين الحوار بين الاتحاد الأفريقي والمحكمة الجنائية الدولية ؛

(7) عجز نظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية عن رفع الحصانات التي يمنحها القانون الدولي لكبار المسئولين في الدولة مثل الرئيس الحالي لدولة ليست طرفًا في نظام روما الأساسي بموجب المادة 98 من هذا النظام ؛

(8) ضرورة التزام المحكمة الجنائية الدولية بالقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن منح الحصانات لكبار المسئولين في الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي ؛

(9) الحاجة إلى النظر في التماس فتوى من محكمة العدل الدولية حول الحصانات الممنوحة لكبار المسئولين بموجب القانون الدولي لاسيما مسئولي الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي ؛

(10) من المؤسف الملاحظة بأن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي هي البلدان أكثر من بعض الدول الأطراف في النظام تأثراً بالقضايا المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية ؛

(11) ضرورة إشارة التقرير إلى العلاقة بين السلم والعدالة باعتبار ذلك جزءًا من الملاحظات المقدمة من قبل كل من تشاد وملاوي إلى المحكمة في أعقاب زيارة الرئيس السوداني عمر حسن البشير للبلدين ؛

(12) ضرورة توفير التقرير معلومات حول الإجراءات المحتملة يجب أن يتخذها كل من مجلس الأمن للأمم المتحدة ومؤتمر الدول الأطراف في أعقاب صدور قرارات الدائرة التمهيدية الأولى حول الفشل المزعوم في عدم الالتزام بطلبات التعاون الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ؛

(13) ضرورة التزام الدول الأعضاء بالمقررات المتعلقة بالموافقة على الترشيحات في المنظومة الدولية.

114-ردًّا على الاهتمامات التي أثيرت خلال الاجتماع، قدمت المفوضية الإيضاحات التالية:

(1) قد يوفر انتخاب السيدة/فاتو بوم بنسودا المدعية العامة الجديدة فرصةً للحوار بين الاتحاد الأفريقي والمحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، يمكن توجيه الدعوة إليها للتحدث أمام لجنة الممثلين الدائمين و/أو مجلس السلم والأمن في فبراير/مارس 2012.

(2) قد يكون نهج المدعية العامة الجديدة للمحكمة الجنائية الدولية في التعامل مختلفًا عن سلفها السيد/ أوكامبو، المدعي العام الذي انتهت مدة ولايته.

(3) تدعو الحاجة إلى أن تسعى المجموعة الأفريقية في نيويورك والدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى متابعة مصالح أفريقيا لدى مجلس الأمن للأمم المتحدة وتنفيذ مقررات مؤتمر الاتحاد الأفريقي بصورة كاملة؛

(4) ظلت المفوضية متسقة في التعبير عن موقف الاتحاد الأفريقي من المحكمة الجنائية الدولية في جميع المحافل الدولية كلّما أثيرت المسألة. لا يعني هذا أن أفريقيا تدعم الإفلات من العقوبة بل ترفض ازدواجية المعايير التي تطبقها المحكمة الجنائية الدولية؛

(5) يكون من النهج السليم اللجوء إلى فتوى من محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بحصانات كبار المسؤولين بموجب القانون الدولي للدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي؛

(6) تم تناول المسائل الخاصة بالصلة بين السلم والعدالة والإجراءات المحتملة التي يجب أن يتخذها كل من مجلس الأمن للأمم المتحدة ومؤتمر الدول الأطراف عقب قيام المفوضية بإحالة قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في التقرير المقدم إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي في يناير ويونيو 2011.

115- في الختام، توصي لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) **الإحاطة علمًا** بالتقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ مقررات المؤتمر بشأن المحكمة الجنائية الدولية؛

(2) **توصية** المؤتمر بما يلي:

(أ) أن يكرّر التزامه بمكافحة الإفلات من العقوبة تمشيًّا مع أحكام المادة 4(ح) و(س) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛

(ب)أن يؤكد على ضرورة استكشاف سبل ووسائل ضمان الالتزام بالطلب الذي قدمه الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة حول تأجيل الدعوى المرفوعة ضد الرئيس السوداني عمر حسن البشير بموجب المادة 16 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن يؤكّد في هذا الصدد لذلك الطلب المقدم إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة ويطلب من الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن للأمم المتحدة إدراج المسألة في جدول أعمال المجلس؛

(ج) أن يطلب من مجموعة الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي في كل من نيويورك ولاهاي فضلاً عن الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن للأمم المتحدة، القيام بالمتابعة الدقيقة لعملية تنفيذ مقررات مؤتمر القمة بشأن المحكمة الجنائية الدولية، وبالتعاون مع المفوضية بغية التأكد من أن المقترحات والاهتمامات الأفريقية قد تم بحثها بصورة دقيقة من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة ومؤتمر الدول الأطراف في نظام روما الأساسي؛

(د) أن يؤكد من جديد فهمه أن المادة 98(1) قد تم إدراجها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اعترافاً بأن نظام روما الأساسي غير قادر على رفع حصانة يمنحها القانون الدولي لكبار المسؤولين في الدول غير

الأطراف في نظام روما الأساسي . إن إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية يعني أن مجلس الأمن للام المتحدة كان يقصد تطبيق نظام روما الأساسي بما في ذلك المادة 98؛

(هـ) أن يقرر أنه باستقبال الرئيس البشير، كانت جمهورية ملاوي، كنظيراتها جيبوتي، تشاد وكينيا من قبل، تطبق فعلاً مختلف مقررات مؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في أمر توقيف الرئيس السوداني عمر حسن البشير وتسليمه؛

(و) أن يؤكد على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بمقررات المؤتمر بشأن أوامر التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني عمر حسن البشير تمشيًّا مع المادة 23(2) من القانون التأسيسي والمادة 98 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

(ز) أن يطلب من المفوضية مراقبة عملية تنفيذ هذا المقرر عن كثب وتقديم تقارير منتظمة عنه؛

(ح) أن يعرب عن أسفه من عدم احترام قرار تأييد الشخصين المرشحين الوحيدين من الاتحاد الأفريقي لمنصب قاض لدى المحكمة الجنائية الدولية من قبل بعض الدول الأعضاء وأن يطلب بحث هذا الوضع، لسبب تكراره في عدة مناسبات أخرى بغية تحديد سبل ووسائل معالجته وإيجاد حل دائم من شأنه تعزيز المواقف الأفريقية الموحدة ؛

(ط) أن ينظر في إمكانية التماس فتوى من المحكمة الجنائية الدولية بشأن منح الحصانات لكبار مسؤولي الدول بموجب القانون الدولي.

22. **تقرير المفوضية عن متابعة المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.351(XVI) بشأن إنشاء مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، الوثيقة EX.CL/711(XX):**

116- قدم التقرير ممثل المفوضية وبعد ذلك أبدت لجنة الممثلين الدائمين تعليقاتها وملاحظاتها وطلبت الإيضاحات التالية:

(1) هناك حاجة إلى التكامل بين المفوضية والمركز من أجل تجنب ازدواجية الجهود؛

(2) بينما يعد التمويل خارج الميزانية فكرة جيدة، فأنه ينبغي توفير جميع الأموال اللازمة من البداية لتشغيل المركز تجنبا لفجوات التمويل التي يمكن أن تؤثر على فاعلية وكفاءة المركز؛

(3) تلتزم جمهورية مصر العربية باستضافة ودعم إنشاء المركز، وتعبئة التمويل خارج الميزانية فضلا عن توفير البنية التحتية في القاهرة؛

(4) تعرض جمهورية أوغندا أيضاً استضافة المركز كوسيلة لضمان التوزيع العادل لمبادرات الاتحاد الأفريقي في جميع أنحاء القارة؛

(5) هناك حاجة إلى أن تدقق اللجان الفرعية ذات الصلة المعنية بالميزانية والهيكل في المسألة قبل اتخاذ قرار بشأن موقع وتشغيل المركز؛

(6) هناك حاجة أيضا إلى قيام المركز بعملية التنسيق مع المبادرات الأخرى، مثل معهد الحكم للجامعة الأفريقية؛

(7) ينبغي أن تؤول الملكية إلى الاتحاد الأفريقي كما يجب توفير الموارد لضمان الاستدامة بعد الثلاث سنوات الأُولى كما اقترحت مصر. وعليه من الضروري قيام أجهزة صنع السياسية للاتحاد الأفريقي بإجراء تقييم لسير المركز وذلك لتحديد طريق المضي قدما؛

117-رداً على ذلك، أوضح ممثل المفوضية ما يلي:

(1) لا توجد ازدواجية بين أهداف المركز وأهداف إدارة السلم والأمن. فالإدارة تقوم بالمهمة التشغيلية اليومية المتعلقة بالدعم وتحديد أفضل الممارسات للدول الأعضاء، بينما سيضطلع المركز بدرجة أكبر بالأنشطة الطويلة الأجل مثل بناء القدرات حتى يمكن للدول الأعضاء تحديد احتياجاتها وأولوياتها؛

(2) تدعم إدارة السلم والأمن نهجا مشتركا بين الإدارات من أجل ترشيد العمل بشأن إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات. ويعد المركز هيكلا مرنا وسيقوم، حتما، بالتواصل والتعاون مع إدارات المفوضية إلى جانب المؤسسات الأخرى في تنفيذ برامج عملها؛

(3) يقوم الشركاء بتمويل أكثر من 90% من أجندة السلام للاتحاد الأفريقي. ويمكن الحصول على التمويل خارج الميزانية ليس فقط من الشركاء ولكن أيضاً من البلدان الأفريقية القادرة على تقديم المساهمات الطوعية؛

(4) تتعلق إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات بجوانب مختلفة ولكنها في الأساس عملية سياسية مملوكة وطنياً. ومن المهم للدول الأعضاء تحديد الأولويات، مع تعزيز التضامن الأفريقي في ذات الوقت.

118-في الختام، توصي لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علماً بالتقرير والمقترحات المتعلقة بطرق إنشاء المركز المذكور؛

(2) التشديد على الحاجة الملحة لضمان تكامل المهام المقررة لهذا المركز وتلك المنوطة بالمفوضية؛

(3) طلب تقديم المفوضية مقترحات حول طريق تمويل المركز، والهيكل والآثار المالية للاتحاد الأفريقي لتقوم لجنة الممثلين الدائمين ببحثها، من خلال اللجان الفرعية المعنية (اللجنة الفرعية للهياكل واللجنة الفرعية للميزانية والشؤون والإدارية والمالية)؛

(4) الترحيب بعرضي جمهورية مصر العربية وجمهورية أوغندا لاستضافة المركز والتزامهما بتعبئة الموارد خارج الميزانية لتمويله. وفي هذا الصدد، يجب أن يطلب من المؤتمر الإعراب عن موقفه بخصوص موقع المركز؛

(5) التشديد بشكل عام على الحاجة إلى التفكير حول مسألة التوزيع العادل لمؤسسات وهياكل الاتحاد الأفريقي في مختلف أقاليم القارة؛

(6) إدراج البند تحت **الجزء باء** من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

القسم السادس: بحث تقارير اللجان الفرعية للمجلس التنفيذي:

1) **بحث تقرير اللجنة الوزارية للترشيحات.(EX.CL/712(XX**

2) **بحث تقرير اللجنة الوزارية لانتخاب أعضاء مفوضية الاتحاد الأفريقي، :EX.CL/713(XX)**

119- ستقوم اللجنتان الوزاريتان بتقديم هذين التقريرين إلى المجلس التنفيذي.

القسم السابع:بحث تقارير أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى:

1) **بحث تقرير اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المقرر (EX.CL/DEC.666(XIX)**

120- قدمت رئيسة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التقارير الثلاثة (التاسع والعشرين والثلاثين والحادية والثلاثين) التي تغطي تباعا الدورات الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

121- عقب العرض حول الأنشطة العادية للجنة، أبرز الرئيس التحديات الرئيسية التي تواجه الجهاز. فبعد مرور 25 سنة على وجودها، تعاني اللجنة من المشاكل التالية: غياب مقر دائم، قلة عدد العاملين بالرغم من زيادة وتيرة الأنشطة، وعدم كفاية المخصصات في الميزانية، عدم مطابقة أجور وبدلات أعضاء اللجنة مع ما يتقاضاه نظراؤهم في

الأجهزة المماثلة للاتحاد الأفريقي، وقلة الاعتمادات المخصصة لأعضاء اللجنة لتغطية نفقات الاتصال (الهاتف والفاكس والإنترنت) التي من الصعب جدا تبريرها. ومع أن أجهزة صنع السياسة اتخذت قرارات ذات صلة لسد هذه النواقص، فإنها لم تنفذ.

122- عقب العرض، أبدت لجنة الممثلين الدائمين الملاحظات التالية:

(1) على الرغم من أن التقارير تعكس الجهود الرامية إلى تحقيق تحسن جوهري، يجب إعادة النظر في بعض المعلومات التي تصف حلولا عفى عليها الزمن منذ أمد بعبد؛
(2) يجب أن تضمن اللجنة تأكيد المعلومات التي تتلقاها من أطراف ثالثة حول الدول الأعضاء، وأن تنشر فقط المعلومات التي تم تبريرها؛
(3) على الرغم من أن الصحافة مفيدة لتعزيز الديمقراطية، فلا ينبغي اعتبارها فوق القوانين الوطنية، ويجب ألا تتمسك اللجنة بممارسات تتعارض مع القيم الأفريقية؛
(4) ينبغي أن تنفذ اللجنة مقرر المجلس التنفيذي بشأن إعداد تقرير عن وضع حقوق الإنسان في القارة.
(5) ينبغي أن ترد اللجنة على الطلبات المتعددة من الجمهورية العربية الصحراوية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي تمت ملاحظتها في الأراضي المحتلة؛
(6) تُشجع الدول الأعضاء على تقديم تقاريرها إلى اللجنة؛
(7) يجب تنفيذ القرارات التي صدرت بشأن سير عمل اللجنة؛
(8) يشكل تحسين التواصل بين اللجنة والدول الأعضاء عامل فعالية في تعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا؛
(9) إن استقلالية اللجنة من المانحين الخارجيين مرهونة بتلبية الدول الأعضاء لاحتياجاتها من التمويل؛

123- في ردها على الانشغالات التي تم الإعراب عنها، قدمت رئيسة اللجنة الإيضاحات التالية:

(1) إن الاختلاف المسجل بين بعض المعلومات والواقع في الميدان يعزى فقط إلى الفارق الزمني حيث تُقدَّم في 2012 تقارير صيغت في 2010؛

(2) إن انتهاكات حقوق الإنسان في أراضي الجمهورية العربية الصحراوية المحتلة تشكل مصدر قلق حقيقيا بالنسبة للجنة؛

124- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علما بالتقرير والتوصيات الواردة فيه؛

(2) الإشادة باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب للأنشطة التي قامت بها في الفترة من 2009 إلى 2011؛

(3) الإحاطة علما بملاحظات أعضاء لجنة الممثلين الدائمين حول التقرير المذكور؛

(4) تشجيع اللجنة على مواصلة العمل على نحو وثيق مع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو فعال في القارة؛

(5) تشجيع اللجنة على إجراء المشاورات الملائمة مع الدول الأعضاء للحصول منها على ردود واضحة على الأسئلة المطروحة لتمكينها من تقديم تقرير كامل ومتوازن في آن واحد؛

(6) الإقرار بضرورة تخصيص الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة للجنة، مطالبتها بالقيام، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بعرض جميع المسائل المتعلقة بالهياكل وغيرها من المسائل الإدارية والمالية، على لجنة الممثلين الدائمين من خلال لجانها الفرعية المختصة؛

(7) توجيه الشكر إلى جمهورية جامبيا على ما تحظى به اللجنة من كرم الضيافة لديها منذ تأسيسها، وتشجيعها على جهودها الرامية إلى توفير مقر دائم للجنة؛

(8) التذكير أيضا بالمقرر EX.CL/DEC.639 (XVIII) الصادر في يناير 2011 والذي يدعو اللجنة إلى أن تدمج في تقاريرها في المستقبل وضع حقوق الإنسان والشعوب في الدول الأعضاء؛

(9) الإشادة بالدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها في الوقت المناسب وتشجيع الدول الأخرى بالقيام بذلك في المواعيد المقررة وفقا للأحكام ذات الصلة للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛

(10) دعوة اللجنة إلى إجراء التحقيقات الضرورية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة للصحراء الغربية ورفع تقرير عنها إلى المجلس التنفيذي في يناير 2013؛

(11) توصية المؤتمر بالسماح بنشر التقارير السنوية التاسع والعشرين والثلاثين والحادي والثلاثين للجنة، مع جعل كل منها مطابقا مع السياق الذي صيغ فيه.

2) **بحث تقرير المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الوثيقة (XX) EX.CL/718:**

125- قدم رئيس المحكمة هذا التقرير وبعد ذلك، أبدت لجنة الممثلين الدائمين الملاحظات التالية:

(1) وافقت الأجهزة المختصة على التوصيات الواردة في التقرير بشأن الميزانية وتعزيز هيكل قلم المحكمة. أما التوصيات الأخرى ذات الصلة فتستحق اهتماما خاصا من الدول الأعضاء (إيداع الإعلان الخاص من قبل الدول الأعضاء للاعتراف بحق الأفراد والمنظمات غير الحكومية في رفع دعاوى أمام المحكمة وتوسيع اختصاص المحكمة ليشمل القضايا الجنائية)؛

(2) ينبغي للمحكمة المضي قدما في وضع استراتيجيات مناسبة لتعزيز مكانتها في مختلف الدول الأعضاء سواء على مستوى الدول التي صدقت على البروتوكول المؤسس للمحكمة أو على مستوى الدول التي لم تقم بذلك بعد؛

(3) لم تتم تلبية الطلب الذي قدمته المحكمة إلى لجنة الممثلين الدائمين خلال عام 2011 للمشاركة في خلوة ستعقد في مقر المحكمة في أروشا، تنزانيا،

(4) لم تقم معظم الدول الأعضاء بواجبها في التصديق على البروتوكول المؤسس للمحكمة، الأمر الذي يمنع المحكمة من نشر أنشطتها الرئيسية

(5) إن الوضع الدولي الذي يتسم بالرغبة شبه المكشوفة لبعض القوى المهيمنة في غزو البلدان الأفريقية عسكريا أو حتى إعادة استعمارها، يجب أن يدفع إفريقيا إلى وضع أداة قانونية قوية وقابلة للتعبئة من أجل الدفاع عن حقوقها الأساسية؛

(6) في ظل غياب محكمة أفريقية ذات صلاحيات واسعة، فإن المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الهيئات القضائية الدولية ستواصل المس بكرامة أفريقيا من خلال الممارسات التي تستهدف إذلال قادة أفريقيا؛

(7) من شأن وجود مثل هذه المحكمة ان يساعد على تسوية قضية حسين هبري التي لا تزال عالقة على الرغم من جاهزية السنغال في البداية التي عرقلتها اعتبارات أخرى فيما بعد؛

126- رداً على هذه الملاحظات، قدم رئيس المحكمة الإيضاحات التالية:

(1) أعرب عن امتنانه للدول الأعضاء على دعمها للمحكمة مما أدى إلى اعتماد ميزانية عام 2012 واعتماد الهيكل المعزز لقلم المحكمة؛

(2) يتحمل الاتحاد الإفريقي في المقام الأول المسؤولية عن استكمال الإجراءات الرامية إلى توسيع اختصاص المحكمة الجنائية ليشمل القضايا الجنائية؛

(3) إن طلب عقد خلوة بين لجنة الممثلين الدائمين والمحكمة في أروشا لا يزال قائما وستتم تغطية التكاليف المتعلقة بها تحت البند المتاح في الميزانية. ويتعين على لجنة الممثلين الدائمين تحديد الموعد بما يناسبها؛

(4) قامت خمس (5) دول أعضاء فقط بإيداع الإعلان الخاص بالاعتراف بحق المحكمة في تلقي دعاوى من الأفراد والمنظمات غير الحكومية. ويعني ذلك من

الناحية القانونية، أن اختصاص المحكمة يقتصر على هذه البلدان الخمسة (بوركينا فاسو ومالي وملاوي وغانا وتنزانيا)؛

(5) يشكل الإعلان الخاص نهجا طبيعيا حيث أن المحكمة هي بمثابة مؤسسة قضائية من الدرجة الثانية لا يمكن للأفراد والمنظمات غير الحكومية اللجوء إليها إلا بعد الاستنفاد الكامل لجميع الإجراءات القضائية المحلية. وعليه، لا تشكل المحكمة بأي حال من الأحوال أي تهديد للسيادة القضائية للدول الأعضاء.

(6) أدرجت المحكمة في خطة عملها للأشهر القادمة إجراءات ترمي إلى الترويج لها في الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على البروتوكول المؤسس للمحكمة؛

(7) ينبغي تكملة التصديق على البروتوكول المؤسس للمحكمة بإيداع الإعلان الخاص، وهما وثيقتان تعطيان المحكمة بصورة مشتركة وسائل عملها القضائي.

127- قدم المستشار القانوني للمفوضية الإيضاحات الإضافية التالية:

(1) عند إمعان النظر، نلاحظ أن التصديق على البروتوكول، وكذلك إيداع الإعلان الخاص، يسببان مشاكل للدول الأعضاء. غير أن احترام حقوق الإنسان وارد في النصوص المؤسسة للاتحاد الأفريقي ما يُشجِّع جميع الدول الأعضاء على التصديق على البروتوكول وإيداع الإعلان الخاص؛

(2) لم تصدق على البروتوكول المعتمد في 2008 للدمج بين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل الأفريقية إلا ثلاث دول (ليبيا، مالي، وبوركينا فاسو)؛

(3) منح هذا الدمج المحكمة الجديدة ولاية قضائية تم توسيعها لتشمل القضايا الجنائية. فالولاية القضائية لمحكمة حقوق الإنسان والشعوب تقتصر على القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؛

(4) إن مشروع البروتوكول المتعلق بمنح الولاية القضائية الجنائية للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب هو قيد البحث. وسيخضع للبحث من قبل مؤتمر

الاتحاد الأفريقي لوزراء العدل في فبراير 2012، ويتم تقديمه فيما بعد إلى دورة يوليو 2012 لمؤتمر الاتحاد الأفريقي؛

(5) أثبتت المحكمة الجنائية الدولية التهم الموجهة إلى أربعة من مواطني كينيا، وأصدرت قرارا بإسقاط التهم في حق شخصين آخرين. غير أن أحد قضاة المحكمة يرى أن القضية التي أُتهموا بها تدخل في اختصاص القانون العام. وعليه، فإن المحاكم الكينية مختصة للنظر فيها؛

(6) لا تزال قضية حسين هبري معلقة وتظل احتمالات إجراء المحاكمة في أفريقيا ضئيلة حيث أن عرض رواندا ظل مرهونا، من جملة أمور أخرى، بقرار محكمة الاستئناف بدكار التي لا تزال تنظر في طلب التسليم الذي قدمته بلجيكا؛

128- عقب المناقشات، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علما بتقرير المحكمة، وكذلك التوصيات الواردة فيه، والإعراب عن تقديره للأعمال التي قامت بها المحكمة منذ تقديم تقريرها الأخير.

(2) تشجيع المحكمة على العمل بالتعاون الوثيق مع المفوضية في إطار مهامهما من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في القارة بشكل أكثر فعالية؛

(3) التذكير بأن أجهزة صنع القرار ذات الاختصاص قد ردت على التوصيات المتعلقة بميزانية 2012 والهيكل الجديد لقلم المحكمة كالآتي: وافق المجلس التنفيذي على ميزانية 2012 وقدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات المتعلقة بهيكل قلم المحكمة إلى المجلس التنفيذي؛

(4) تذكير الدول الأعضاء ببنود المقرر EX.CL/DEC.659 (XIX) المعتمد في ملابو والذي يدعو الدول الأطراف في البروتوكول المتعلق بالمحكمة إلى إصدار وتوقيع الإعلان الخاص الذي يجيز للمحكمة تلقي الطلبات من الأفراد والمنظمات غير الحكومية؛

(5) مطالبة المفوضية مجددا، بالتعاون مع المحكمة، التعجيل بعملية استكمال بحث آثار منح المحكمة كفاءة معرفة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة؛

(6) توجيه نداء جديد إلى الدول الأعضاء التي لم توقع ولم تصدق على البروتوكولين المتعلقين بالمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وبمحكمة العدل وحقوق الإنسان، إلى القيام بذلك.

(7) توجيه الشكر إلى جمهورية تنزانيا لاستضافتها السخية للمحكمة وتشجيعها على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ اتفاقية المقر بجميع جوانبها؛

(8) الإحاطة علما باقتراح تنظيم خلوة بين لجنة الممثلين الدائمين والمحكمة الأفريقية وطلب قيام لجنة الممثلين الدائمين بتحديد موعدها بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمحكمة.

القسم الثامن: الانتخابات:

1) **انتخاب مفوضي الاتحاد الأفريقي، EX.CL/714(XX)**
2) **انتخاب الأعضاء العشرة (10) لمجلس السلم والأمن، EX.CL/715(XX)**
3) **انتخاب قاض واحد (1) للمحكمة الإدارية المختصة للاتحاد الأفريقي، EX.CL/716(XX)**

129- ستقدم البنود الثلاثة المذكورة أعلاه إلى المجلس التنفيذي مباشرة. لقد استرعي انتباه لجنة الممثلين الدائمين إلى أن انتخاب المفوضين سينتظر نتائج انتخاب رئيس ونائب رئيس المفوضية. وفي هذا الصدد، سيجتمع المجلس التنفيذي في دورة خاصة للقيام بهذه المهمة ويرفع تقريرا إلى المؤتمر عن نتائج انتخاب المفوضين لقيام الأخير بتعينهم.

القسم التاسع:بنود اقترحتها الدول الأعضاء:

130-قبل بحث البنود المقترحة من الدول الأعضاء استرعى المستشار القانوني انتباه لجنة الممثلين الدائمين إلى المادة 8 من قواعد إجراءات المؤتمر المتعلقة بالفترة التي يجوز للدول الأعضاء أن تقدم خلالها بنودها المقترحة إلى المفوضية. كما تمت الإشارة أيضاً إلى أنه ينبغي بحث العروض المقدمة من دول أعضاء في سياق آثارها القانونية والمالية والهيكلية.

1) عرض جمهورية تشاد استضافة مؤتمر الاتحاد في يونيو/يوليو 2015 (بند اقترحته جمهورية تشاد)، الوثيقة EX.CL/719/(XX) ADD.1:

131-قدم هذا البند المقترح ممثل جمهورية تشاد. وفي أعقاب ذلك، أكد المستشار القانوني أن المقترح لا تترتب عليه أي آثار قانونية أو مالية أو هيكلية على الاتحاد الأفريقي.

132-عقب هذا العرض، تم ابداء التعليقات والملاحظات التالية:

1) لقى العرض قبولاً من عدة وفود؛
2) لاحظ وفد جمهورية بنين أنه بعد القمة الأخيرة المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية، قدمت جمهورية بنين عرضها لاستضافة مؤتمر الاتحاد في يونيو/يوليو 2015 إلى المفوضية، إلا أنها قد فوجئت بأن مقترحها تم إدراجه في المرتبة الثانية بعد طلب جمهورية تشاد. وتمت الإشارة إلى سحب الدولة لعرضها نظراً للعلاقات المتميزة بين جمهوريتي بنين وتشاد.

133-رداً على ذلك، أوصى ممثل المفوضية لجنة الممثلين الدائمين بضرورة استرعاء انتباه المؤتمر من خلال المجلس التنفيذي إلى العرض المقدم من جمهورية تشاد من أجل اتخاذ قرار بشأنه. وتمت الإشارة أيضاً إلى ضرورة تأكد المفوضية من مراعاة الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالبنود التي تقترحها الدول الأعضاء.

134- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علماً بعرض جمهورية تشاد استضافة الدورة العادية الخامسة والعشرين للمؤتمر في يونيو/يوليو 2015؛
(2) توصية المجلس التنفيذي والمؤتمر، بالتكرم بالنظر على نحو إيجابي في العرض الذي قدمته جمهورية تشاد.

2) عرض جمهورية بنين استضافة مؤتمر الاتحاد في يونيو/يوليو 2015 (بند اقترحته جمهورية بنين)-الوثيقة EX.CL/719(XX) ADD.2:

135- أُبلغت لجنة الممثلين الدائمين بأنه بحلول الموعد النهائي، 23 ديسمبر 2011، لم يتم تلقي أي وثائق عمل داعمة ومشروع مقرر من جمهورية بنين وبالتالي لم يكن بالإمكان إدراج البند في جدول أعمال الدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي، تمشيا مع القواعد والإجراءات المعمول بها.

136- من جانبه، أكد ممثل جمهورية بنين أنه عقب المشاورات ونظراً للعلاقات الممتازة بين جمهوريتي تشاد وبنين، قررت جمهورية بنين سحب اقتراحها.

137- في الختام، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بسحب جمهورية بنين اقتراحها، لصالح اقتراح جمهورية تشاد.

3) اقتراح جمهورية تنزانيا المتحدة استضافة أمانة المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي حول الفساد، في أروشا، تنزانيا، (بند اقترحته جمهورية تنزانيا المتحدة)، الوثيقة EX.CL/719(XX)ADD.3 :

138- قدم البند سعادة السيد الدكتور جورنبي سوارو، سفير جمهورية تنزانيا المتحدة، استنادا إلى العناصر القانونية التي قدمها ممثل مكتب المستشار القانوني.

139- عقب هذا العرض، تناولت عدة وفود الكلمة للترحيب بمبادرة تنزانيا كما أعربت عن دعمها السياسي الكامل لإنشاء المعهد الأفريقي للقانون الدولي في أروشا، تنزانيا. ولكنها طلبت من تنزانيا الحرص على احترام الالتزامات التي تم التعهد بها بشأن الاقتراح باستضافة هذا الجهاز على نحو ما ورد في الفقرة 9 من التقرير.

140- ردا على ذلك، شكر سفير تنزانيا جميع أعضاء لجنة الممثلين الدائمين للدعم الذي قدموه لإنشاء المعهد الأفريقي للقانون الدولي في أروشا، في تنزانيا. وقدم ضمانات بأن جميع الالتزامات التي تم التعهد بها ستحظى بالاحترام.

141- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين بما يلي:

(1) الإحاطة علما بالعرض الذي قدمته جمهورية تنزانيا المتحدة لاستضافة أمانة المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي حول الفساد، في أروشا؛
(2) التذكير بالمقررات ذات الصلة للمؤتمر والمجلس التنفيذي بشأن إنشاء أجهزة الاتحاد؛
(3) توصية المؤتمر ببحث اقتراح جمهورية تنزانيا المتحدة لاستضافة المجلس المذكور.

4) اعتبار المهجر إقليما سادسا لإفريقيا (بند اقترحته جمهورية السنغال)، الوثيقة EX.CL/719(XX) ADD.4:

142- تمهيداً لبحث هذا البند، أشارت ممثلة المفوضية إلى التداعيات المؤسسية التي قد تنشأ عن إضفاء الصبغة المؤسسية على مؤسسة المهجر الأفريقي كإقليم سادس لأفريقيا. وفي هذا الصدد، أوضحت أن المؤتمر كان قد أبدى موقفه من المسألة في وقت سابق باقتراح من السنغال ورأى أنه كان من السابق لأوانه إعلان المهجر إقليما سادسا ولكنه طلب من المفوضية ضمان مشاركة الإفريقيين في المهجر في أنشطة الاتحاد من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي. واضافت أنه نظراً لتقسيم

القارة إلى خمسة أقاليم، فإن إنشاء إقليم سادس يمكن أن تكون له بعض التداعيات المؤسسية التي تستحق دراسة معمقة.

143- بعد ذلك، قام سعادة السيد بسيرو سين سفير جمهورية السنغال بتقديم البند مشيراً إلى أن بلده قد احترم الإجراءات المتعلقة بطرح البنود المقترحة من جانب الدول الأعضاء والتي تنص عليها المادة 8 (2) (د) من قواعد إجراءات المؤتمر. وأوضح أن اقتراح بلده يهدف إلى جعل الإفريقيين في المهجر إقليما سادسا ولكن بصورة رمزية بغية السماح لهم بالمشاركة بشكل فعال في أنشطة الاتحاد.

144- بعد هذا العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية:

(1) يتعلق الأمر بتفعيل الإقليم السادس للاتحاد الأفريقي من خلال تنفيذ المقررات ذات الصلة التي اتخذتها أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي حول هذه المسألة.
(2) يعتبر إنشاء الإقليم السادس الذي يشكله الأفريقيون في المهجر، اقتراحا ينبغي الترحيب به ومساندته وتدعى الأجهزة المختصة إلى بحث المسألة.
(3) من المهّم الاعتراف بالأفريقيين في المهجر ككيان كامل بغية تسوية مسألة تمثيلهم على مستوى الاتحاد الأفريقي.
(4) إن مسألة الأفريقيين في المهجر كإقليم سادس للاتحاد الأفريقي هي مسألة سياسية وحساسة بدرجة كبيرة، يمكن أن يشكل تحقيقه بعض الصعوبات، كما ينطوي على بعض التداعيات بالنسبة للقانون التأسيسي.
(5) ينبغي أن يندرج اقتراح السنغال ضمن مقاربة شاملة لمعالجة مسألة الأفريقيين في المهجر ولا سيما في إطار عملية التحضير للقمة المقرر عقدها في جنوب إفريقيا، في مايو 2012.

145-رداً على التساؤلات المطروحة والانشغالات المعّبر عنها، قّدم سفير السنغال الإيضاحات التالية:

(1) إن المطلوب هو إنشاء كيان رمزي يقوم مقام إقليم سادس للاتحاد الأفريقي ولن يشكل هذا الكيان مساحة ترابية ولا كياناً مادياً.

(2) يتعّين على قمة الاتحاد الأفريقي أن ترسل إشارة قوية إلى المهجر الأفريقي من شأنها أن تنشئ لديهم الشعور بالانتماء إلى القارة الأفريقية، وتسهّل مساهمتهم في تنمية القارة.

(3) إن اعتبار الأفريقيين في المهجر كإقليم سادس للاتحاد الأفريقي لن يتطلب أي تعديل للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

(4) تقترح السنغال مشروع قرار يشكل بموجبه الأفريقيون في المهجر إقليما سادساً للاتحاد الأفريقي. ولا يترتب على اعتماد هذا القرار، أي أثر إلزامي.

146-في الختام، توصي لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علماً باقتراح جمهورية السنغال المتعلق باعتبار المهجر الأفريقي إقليما سادسا للاتحاد الأفريقي.

(2) التذكير بالمقررات السابقة ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر والمجلس التنفيذي، والاشارة إلى ضرورة ضمان مشاركة المهجر الأفريقي مشاركة فعالة في برامج وأنشطة الاتحاد الأفريقي، مع مراعاة أهداف قمة الاتحاد حول المهجر الأفريقي المقرر عقدها في مايو 2012، في جنوب أفريقيا.

(3) توصية المؤتمر ببحث اقتراح السنغال.

5) إعادة فتح المركز الإفريقي للبحث والتدريب في مجال الصحة النباتية (بند اقترحته جمهورية الكاميرون)، الوثيقة EX.CL/719(XX) ADD.5:

147- أُبلغت لجنة الممثلين الدائمين بأن جمهورية الكاميرون لم تقدم وثيقة عمل داعمة ومشروع مقرر بشأن اقتراحها في غضون المهلة المحددة (23 ديسمبر 2011) وبالتالي تم حذف هذا البند من جدول أعمال الدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها.

148- من جانبه، أوضح ممثل جمهورية الكاميرون أن سحب البند الذي اقترحته الكاميرون قد تم بعد أن علم وفد الكاميرون، بعد مشاورات مع المفوضية، بأن الأخيرة تقوم بالفعل بمعالجة مسألة المركز وأنه سيتم تقديم معلومات مستكملة حول المسألة في تقرير أنشطة المفوضية.

149- في الختام، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بهذا الإيضاح وحذفت هذا البند من جدول أعمال الدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي.

6) اعتبار التكامل عاملا للنهضة الأفريقية (بند اقترحته جمهورية توجو)، الوثيقة EX.CL/719 (XX) ADD.6:

150- قدّمت هذا البند ، سعادة السيدة كوفاهي فيرجيني سفيرة جمهورية توجو. وعلى إثر هذا التقديم، أبدت لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية:

(1) إن التكامل والنهضة ينسجمان مع الأحداث الأفريقية الراهنة ومع موضوع القمة. وسيمكن تنفيذهما أفريقيا من تبوأ المكانة التي تستحقها في الاقتصاد العالمي.
(2) تعتبر فكرة إشراك السكان بشكل وثيق في عملية التكامل، فكرة ممتازة.
(3) إن اقتراح فتح الحدود، ينبغي بالضرورة أن يأخذ في الاعتبار القيم المشتركة.

151- في الختام، توصى لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علماً باقتراح جمهورية توجو وبالبيان الختامي للندوة الدولية للمنتدى الأفريقي من أجل السلام والتنمية (بكسافريكانا) المنعقدة في لومي من 17 إلى 19 مايو 2011.

(2) الإقرار بأهمية التكامل كعامل للنهضة الأفريقية كما تشير إلى ذلك مختلف مقررات الاتحاد الأفريقي مع مراعاة توصيات مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التكامل.

(3) توصية المؤتمر ببحث اقتراح جمهورية توجو.

7) إنشاء معهد إفريقي للقانون الدولي (بند اقترحته جمهورية تنزانيا المتحدة). الوثيقة :EX.CL/719(XX) ADD.7

152- قدم المقترح سعادة/ جورامبي سوارو، سفير جمهورية تنزانيا المتحدة.

153- عقب العرض، تناول العديد من أعضاء الوفود الكلمة للترحيب بمبادرة تنزانيا وأعربوا عن دعمهم السياسي لإنشاء معهد إفريقي للقانون الدولي في أروشا (تنزانيا). لاحظ أعضاء الوفود أيضا التزام تنزانيا بتعبئة الموارد لدى شركائها من أجل إنشاء المعهد.

154- رداً على ذلك، شكر سفير تنزانيا جميع أعضاء لجنة الممثلين الدائمين على الدعم المقدم لإنشاء المعهد الإفريقي للقانون الدولي في أروشا (تنزانيا). وأكد أن هذه المبادرة لن تكون لها أي آثار مالية للاتحاد وأنه سيتم الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها.

155- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلى:

1) الترحيب بمقترح جمهورية تنزانيا المتحدة حول إنشاء المعهد الأفريقي للقانون الدولي في أروشا، تنزانيا؛

2) تشجيع تنزانيا على مواصلة جهودها الرامية إلى إنشاء المعهد علما بأن المشروع لن تكون له آثار إدارية أو مالية على الاتحاد الأفريقي؛

3) توصية المؤتمر ببحث المقترح الذي لن تكون له آثار مالية أو إدارية على الاتحاد الأفريقي وتزويد المعهد المقترح بالدعم السياسي اللازم.

8) **إنشاء جائزة البروفيسور/ وانجاري ماثاي ودعم معهدها للسلام (بند اقترحته جمهورية كينيا)، الوثيقة EX.CL/719 (XX) ADD.8**

156- قدم المقترح ممثل جمهورية كينيا.

157- عقب العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات وطلبوا الإيضاحات التالية:

(1) نظرا إلى أن الأمن البيئي يعتبر من التحديات الرئيسية التي تواجه القارة، ترحب لجنة الممثلين الدائمين بمقترح كينيا وتدعمه دعماً كاملاً؛

(2) ينبغي أن تتحمل كينيا الآثار المالية.

158- عند تناول مسألة التمويل، أوضح ممثل جمهورية كينيا، بعد إعرابه عن بالغ الامتنان للدعم الكبير الذى حظى به المقترح من قبل أعضاء لجنة الممثلين الدائمين، أن جمهورية كينيا تطلب من أجهزة صنع السياسة في الاتحاد الأفريقي تفويض الرئيس بالتعاون مع الشركاء المعنيين بتحديد طرق إنشاء الجائزة.

159- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلى:

(1) الإحاطة علماً بمقترح جمهورية كينيا.

(2) الاعتراف بالدور الهام والمساهمة التي قدمتها البروفيسور/ وانجاري ماثاي، أول رئيس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي في مجال البيئة والتنمية المستدامة وتمكين المرأة، وقد حصلت من خلالها على جائزة نوبل للسلام التي كانت تستحقها في 2004.

(3) توصية المؤتمر بمقترح كينيا مع التوصيات الواردة فيه، والأخذ فى الحسبان تعهد كينيا بتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذه بالتعاون مع جميع الشركاء المعنيين.

9) تقرير مرحلي عن مشروع صفيفة الكيلومتر المربع الإفريقي (بند اقترحته جمهورية جنوب إفريقيا)، الوثيقة EX.CL/719(XX) ADD.9:

160- قدم التقرير المرحلي عن مشروع صفيفة الكيلومتر المربع من قبل سعادة اللواء ل. س. بيباني، سفير جمهورية جنوب أفريقيا. وعقب العرض، قدمت لجنة الممثلين الدائمين تعليقات وملاحظات على النحو التالي :

أ) إن المشروع عمل متواصل وقد قدمت أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي موقفها بشأن طابعه الإيجابي؛

ب) ينبغي تقديم الدعم الكامل لهذا المشروع.

161- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس بما يلي:

أ) الإحاطة علما بالتقرير المرحلي الذي قدمته جمهورية جنوب إفريقيا

ب) التأكيد على أهمية تنفيذ مشروع صفيفة الكيلومتر المربع وفقا للمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.303 (XV) الصادر عن قمة كمبالا في يوليو 2010 والترحيب بالتقدم المحرز في هذا الصدد حتى الآن

ج) توصية المؤتمر ببحث التقرير المرحلي الذي قدمته جنوب إفريقيا.

القسم العاشر: ما يستجد من أعمال:

162- أطلع الممثل الخاص لرئاسة المكسيك لمجموعة الـ20 سعادة السيد روبيرتو مارينو على أولويات المكسيك خلال رئاستها لمجموعة الـ20 وتتمثل: في توسيع الحوار والتمثيل داخل مجموعة الـ20، التنمية المستدامة، الأمن الغذائي وتغيير المناخ. تناول أيضا

التحضيرات للقمة القادمة لمجموعة الـ20 المقرر عقدها في المكسيك. وانتهز الفرصة لإبراز النتائج المتوقعة من القمة.

163-في نهاية الإحاطة، فإن لجنة الممثلين الدائمين:

(1) أعربت عن عظيم تقديرها للمثل السامي للمكسيك السيد روبيرتو مارينو لمجيئه إلى أديس أبابا من أجل إطلاع لجنة الممثلين الدائمين على وضع التحضيرات للقمة القادمة لمجموعة الـ20 المقرر عقدها في المكسيك خلال الأشهر القليلة القادمة.

(2) جددت التزام إفريقيا بمتابعة التفاعل النشط مع المكسيك بوصفها البلد المضيف للقمة القادمة لمجموعة الـ20 وذلك لتعبئة هذا المنتدى الهام لمعالجة الألويات القصوى لقارتنا في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة وتبوأ إفريقيا مكانتها اللائقة في إدارة المسائل المالية العالمية.

القسم الحادي عشر: موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الحادية والعشرين للمجلس التنفيذي:

164-سيبحث المجلس التنفيذي هذا البند.

القسم الثاني عشر: اعتماد المقررات الصادرة عن الدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي:

165-سيبحث المجلس التنفيذي هذا البند.

القسم الثالث عشر: بحث مشاريع المقررات والإعلانات الصادرة عن الدورة العادية الثامنة عشرة للمؤتمر:

166-سيبحث المجلس التنفيذي هذا البند.

القسم الرابع عشر: بحث مشروع جدول أعمال الدورة العادية الثامنة عشرة للمؤتمر:

167- سيبحث المجلس التنفيذي هذا البند.

القسم الخامس عشر: اعتماد التقرير:

168- في ختام المداولات، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين تقريرها الذي أوصت المجلس التنفيذي ببحثه.

الجلسة الختامية:

169- في كلمته الختامية، ذكر رئيس لجنة الممثلين الدائمين أنه بالرغم من تحسن مناهج وظروف الخدمة لمختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي، هناك مجال حتى الآن لمزيد من تحسينها. وأعرب عن تقديره لمستوى التحضير للدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي التي ستضمن بلا شك نتائج ناجحة للدورة.

170- ثم شكر جميع الوفود والمفوضية والمترجمين الفوريين والتحريريين على تعاونهم ومساهمتهم في نجاح المداولات. وبعد ذلك، أعلن اختتام الدورة العادية الثالثة والعشرين للجنة الممثلين الدائمين.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2012

Permanent Representatives' Committee Twenty-Third Ordinary session

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4491

Downloaded from African Union Common Repository